وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير
الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية

المرجع: 2014/ 2015

مذكرة بعنــوان:

مالية الولاية ودورها في التنمية المحلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
– بن فريح محمد الأمين.
– بوقالة هارون.
–قندوز إلياس.

إشراف الأستاذ(ة):
– نعمون إيمان.

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، انه لا يسعنا في هذا المقام الا ان نهدي ثمرة جهدنا الى هؤلاء.

إلى من تعهداني بالتربية في الصغر، وكانا لي نبراساً يضيء فكري بالنصح، والتوجيه في الكبر، أمي وأبي.

حفظهما الله

إلى من شملوني بالعطف، وأمدوني بالعون، وحفزوني للتقدم، إخوتي، وأخواتي.

رعاهم الله

الى كل الأصدقاء والزملاء وكل من عرفني يوما ما من قريب أو من بعيد.

إلى كل من علمني حرفاً، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم، والمعرفة .

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي، ونتاج بحثي المتواضع.

أمين..

الإهداء

اهدي ثمرة عملي الى الله خالقي ورازقي ومنير دربي.

الى أمي وأبي.

الى كل من ساهم في تعليمي وتربيتي منذ الصغر.

الى كل من عرفني من قريب أو من بعيد.

وشكرا.

إلياس.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.....ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.....ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .... ونصح الأمة .... إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

يا من أحمل اسمك بكل فخر، يا من أفتقدك منذ الصغر يا من أودعتني لله يا والدي العزيز

الى حكمتي وعلمي، إلى أدبي وحلمي، إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل، إلى كل من لي في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية.

الى من حبهم يجري في عروقي ويمتلأ بذكراهم فؤادي، الى من علموني علم الحياة إخواني وأخواتي زهرة، ريان، أشواق، عبد السلام، والى كل من أحبهم وأحبوني والى كل من ساعدني وكان معي على طريق النجاح خاصة سمية.

الى من جمعهم الله اخواني بالله .... كل من ساهم في هذا العمل ولو بالابتسامة لمين، إلياس، فوزي، بلال عبد الستار, ...

الى من علمونا حروفا من ذهب وعبارات من أسمى العبارات في العلم الى أساتذتنا الكرام.

.....هارون

شكر وتقدير

قال تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم".

فالحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل.

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر...

فبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء...

يجدر بنا أن نتقدم ببالغ الامتنان، وجزيل العرفان إلى كل من وجهنا، وعلمنا، وأخذ بيدنا في سبيل إنجاز هذا البحث .. ونخص بذلك المشرفة على دراستنا، الأستاذة: نعمون إيمان، التي قومت، وتابعت، وصوبت، بحسن إرشادها لنا في كل مراحل البحث، والتي وجدنا في توجيهاتها حرص المعلم، التي تؤتي ثمارها الطيبة بإذن الله...

كما لا ننسى بالشكر كل موظفي وعمال مقر ولاية ميلة ونخص بالذكر ممثل الإدارة المحلية السيد فرحات.

الفهرس

بسملة..... I

الإهداء..... II

الإهداء..... III

الإهداء..... IV

شكر وتقدير..... V

الفهرس..... VI

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: مالية الولاية كأداة من أدوات التنمية المحلية

تمهيد الفصل..... 2

المبحث الأول: ماهية الولاية وميزانيتها..... 3

• **المطلب الأول:** الولاية والهيئات التابعة لها..... 3

• **المطلب الثاني:**_ميزانية الولاية، مبادئها وطبيعتها..... 5

• **المطلب الثالث:** مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها..... 9

المبحث الثاني: إيرادات الولاية..... 15

• **المطلب الأول:** مفهوم إيرادات الولاية..... 15

• **المطلب الثاني:** مصادر الإيرادات..... 15

• **المطلب الثالث:** تقدير إيرادات الولاية وتنفيذها..... 18

المبحث الثالث: نفقات الولاية..... 19

• **المطلب الأول:** مفهوم النفقات الولاية..... 19

• **المطلب الثاني:** تقسيم النفقات العامة وتنفيذها..... 21

• **المطلب الثالث:** زيادة النفقات..... 25

خلاصة الفصل..... 26

الفصل الثاني: مدى مساهمة مالية الولاية في التنمية المحلية

تمهيد الفصل..... 28

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية..... 29

• **المطلب الأول:** مفهوم التنمية المحلية..... 29

• **المطلب الثاني:** مجالات وأهداف التنمية المحلية..... 31

• **المطلب الثالث:** معوقات التنمية المحلية..... 33

المبحث الثاني: التطلعات التنموية وعلاقتها بالتمويل والتكنولوجيا..... 36

• **المطلب الأول:** التطلعات التنموية..... 36

• **المطلب الثاني:** علاقة التنمية بالتمويل المحلي..... 39

• **المطلب الثالث:** التنمية المحلية وعلاقتها بالتكنولوجيا..... 42

المبحث الثالث: برامج التنمية المحلية..... 43

• **المطلب الأول:** الغايات الاقتصادية والاجتماعية للبرامج..... 44

• **المطلب الثاني:** نمطية البرامج..... 44

• **المطلب الثالث:** تحضير وتنفيذ المخططات الولائية للتنمية..... 49

خلاصة الفصل..... 51

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في ولاية ميلة

تمهيد الفصل..... 53

المبحث الأول: ولاية ميلة..... 54

• **المطلب الأول:** نبذة تاريخية حول مدينة ميلة..... 54

• **المطلب الثاني:** موقع ولاية ميلة..... 56

• **المطلب الثالث:** التنظيم الهيكلي لولاية ميلة..... 57

المبحث الثاني: دراسة إيرادات ونفقات الولاية خلال الفترة 2010/ 2014..... 64

• **المطلب الأول:** تقدير إيرادات الولاية من 2010 إلى 2014..... 64

• **المطلب الثاني:** تطور إيرادات الولاية خلال الفترة 2010 / 2014..... 66

• **المطلب الثالث:** ظاهرة تزايد نفقات الولاية..... 68

المبحث الثالث: العوائق التي تعاني منها الولاية والحلول المقترحة..... 72

• **المطلب الأول:** العوائق التي تعاني منها ولاية ميلة..... 72

• **المطلب الثاني:** الحلول المقترحة..... 73

• **المطلب الثالث:** آفاق التنمية في ولاية ميلة..... 74

الخاتمة العامة..... 81

الملخص..... 85

قائمة المراجع..... 87

فهرس الجداول

الرقم	العنـوان	الصفحة
الجدول (1-1)	مصالح الولاية وبرامجها.	7
الجدول (3-1)	دوائر وبلديات ولاية ميلة.	56
الجدول (3-2)	تقديرا إيرادات الولاية ضمن الميزانية الأولية والاضافية خلال الفترة (2014/2010).	64
الجدول (3-3)	فرق تقديرات إيرادات الميزانية الأولية والميزانية الإضافية.	65
الجدول (3-4)	تطور إيرادات الولاية خلال الفترة 2014/2010	67
الجدول (3-5)	تزايد نفقات الولاية خلال فترة 2014/2010.	69
الجدول (3-6)	الوحدات الإنتاجية حسب النشاط في ولاية ميلة	75

فهرس الأشكال

الشكل (1-1)	خصائص النفقات العامة المحلية.	21
الشكل (3-1)	الهيكل التنظيمي لولاية ميلة.	63
الشكل (3-2)	إيرادات الولاية بشكليها الميزانية الأولية والميزانية الاضافية خلال فترة 2010-2014.	66
الشكل (3-3)	تطور إيرادات الولاية خلال 2010-2014.	67
الشكل (3-4)	تطور نفقات التسيير خلال فترة 2010-2014.	70
الشكل (3-5)	تطور نفقات التجهيز خلال فترة 2010-2014.	71

مقدمة عامة.

تشير معظم الدراسات على أن دور الدول عبر العصور تطور على جميع المجالات، الاجتماعية والسياسية، الاقتصادية والمالية، ومع ظهور الدولة الحديثة توسعت نشاطاتها وخدماتها لدرجة أنه أصبح أمر توزيع الوظائف الإدارية والمهام الحكومية مسألة ذات أولوية قصوى لزيادة الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات المحلية للمواطنين؛

ومع زيادة حجم واجبات الدولة وخدماتها أصبح يتعذر على الحكومة تسيير أقاليمها بنفسها، والاطلاع على حقيقة أوضاعها وتلبية حاجيات أفراد هذه الأقاليم من خلال أجهزة مركزية تجهل حقيقة الواقع المحلي فعمدت الحكومة الى إيجاد آليات تمكنها من تلبية حاجيات الأفراد محليا من خلال اشراكهم في تسيير أقاليمهم بأنفسهم ضمن أُطر وتنظيمات تعرف بالجماعات المحلية؛

تعتبر الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية التي تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، والتي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة؛

وكون الجزائر بلد من بلدان العالم الثالث، فإنها تسعى الى تحقيق تنمية اقتصادية والتي لا تتم إلا بتطور التنمية المحلية، عن طريق الجماعات المحلية التي تتشكل من الولاية والبلدية، فالولاية تمثل همزة وصل بين البلدية والدولة، ومنه نتساءل على دور مالية الولاية في إطار اقتصاد السوق، وهل بإمكانها تحصيل إيراداتها وتنفيذ نفقاتها بطريقة سليمة في ظل تطبيق جيد للأنظمة وقواعد المحاسبة العمومية وبالتالي زيادة الاهتمام بدراسة ميزانية الولاية بقسميها التسييري والتجهيزي؛

وبما أن الولاية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي الأمر الذي أسند اليها مهام التنمية المحلية حيث يقوم بتسيير شؤونها وإدارتها الوالي والمجلس الشعبي الولائي، ولا يتم تحقيق الأهداف المرجوة إلا عن طريق الاستقلالية المالية، توفير وحسن استخدام الموارد المالية (التمويل)، وعلى ضوء ما تقدم تظهر معالم الإشكالية التي نحاول الإجابة عليها في هذه الدراسة والتي تتمثل في:

1)الإشكالية:

* هل الوضع المالي للولاية يستجيب للتحديات والرهانات التي تتطلبها التنمية المحلية؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الولاية وماهي هيئاتها؛
- ما المقصود بميزانية الولاية وماهي مكوناتها، وكيف يتم اعدادها وماهي طرق تنفيذها
- ماهي مصادر إيرادات الولاية وفيما تتمثل أوجه نفقاتها؛

- ما المقصود بالتنمية المحلية وماهي برامجها؛
- كيف تساهم مالية الولاية في التنمية المحلية؛
- ماهي أفاق وتطلعات التنمية في ولاية ميلة وأهم المشاكل التي تواجهها.

2)فرضيات الدراسة:

- الولاية هي وحدة إدارية تتكون من هيئتان اداريتين رئيسيتين هما الوالي والمجلس الشعبي الولائي.
- تعتبر ميزانية الولاية الصورة العاكسة والمعبرة عن الحالة المالية للولاية تحكمها قوانين وتشريعات، وتنقسم الى جانبين: جانب الإيرادات، جانب النفقات.
- يتم اعداد وتنفيذ ميزانية الولاية على مراحل تخضع لقواعد وقوانين المحاسبة العمومية.
- تتمثل مصادر إيرادات الولاية في المصادر الداخلية (إيرادات جبائية)، ومصادر خارجية (الإعانات)، وتتمثل نفقات الولاية في جانبين رئيسيين يحكمهما القانون والتشريع المعمول به، وهما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.
- مفهوم التنمية المحلية هو مفهوم يشرح كيفية النهوض بمختلف القطاعات وفي مختلف المجالات عن طريق خطط وبرامج على المستوى المحلي (الولاية)، وبرامج التنمية هي عبارة عن خطط مسطرة تتكون من عدة برامج.
- تساهم مالية الولاية في التنمية المحلية عن طريق تمويلها والتخطيط لها ووضع هذه المخططات في طريق الإنجاز.
- أفاق وتطلعات التنمية على مستوى ولاية ميلة تتمثل في مشاريع تنموية مخطط إنجازها في المستقبل للنهوض تنمويا بالولاية في مختلف المجالات، وتصطم الولاية في هذا الجانب بقلة مواردها، مما يقلل من فرص نجاح خططها التنموية.

3)**أهداف الدراسة:** نهدف من خلال دراستنا الى مايلي.

- التعرف على الولاية وهياكلها وامكانياتها وكيفية وضع ميزانيتها.
- التعرف على القدرات التسييرية على مستوى الإدارة الجزائرية بشكل عام والمحلية (الولاية) بشكل خاص.
- التعريف بالتنمية والتحسيس بضرورة السير على طريق التنمية.
- الاطلاع على مدى تطبيق واحترام القوانين وعلى الطرق المتبعة من طرف الولاية في اعداد ميزانيتها.

4) أهمية الدراسة:

- التعرف على مجال الإدارة العمومية ومحاولة اكتشاف الطرق التي تعمل بها.
- إثراء وتدعيم المكتبة الجامعية بمرجع جديد يساعد في عملية البحث في هذا المجال.
- التعريج على موضوع التنمية المحلية والذي يعتبر موضوع هام والتحسيس بأهميته.
- فتح مجال البحث حول التنمية المحلية كضرورة للنهوض بالاقتصاد ومدى مسايرتها لمتطلبات وظروف البلد.

5) حدود الدراسة:

- من خلال دراستنا ركزنا على موضوعين رئيسيين يتمثلان في التمويل المحلي أو مالية الولاية من خلال اقتصار دراستنا على إيرادات ونفقات الولاية وعلى موضوع التنمية المحلية وعلاقتها بمالية الولاية.
- اقتصار دراسة الحالة على ولاية ميلة وحصر الدراسة على موضوع إيرادات ونفقات الولاية وتأثيرهما على التنمية في الولاية.

6) صعوبات الدراسة:

- عدم توفر المراجع في هذا المجال (التمويل المحلي والتنمية المحلية) على مستوى الولاية وكذلك النقص الحاصل بالنسبة للمراجع على مستوى الجامعات في الولايات المجاورة.
- رغم أهمية الموضوع إلا أن الملاحظ هو قلة الاهتمام بهذا الموضوع خاصة من جانب التنمية المحلية الذي يعاني تأخر ملموس على مستوى الولاية.
- تعرض الباحثين الى مشاكل في الحصول على المعلومات بسبب بعض الصعوبات على مستوى الإدارة مثل البيروقراطية.

7) منهج الدراسة:

من خلال دراستنا اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على التساؤلات المطروحة في الدراسة واختبار صحة الفرضيات، واتبعنا هذا المنهج لنتمكن من عرض المعلومات والبيانات وفق مراحل البحث، فتطرقنا للولاية كهيئة عمومية، وميزانيتها، وعلاقتها بالتنمية المحلية، وقمنا بدراسة تطبيقية حول الموضوع.

8) تقسيمات البحث:

لأجل السير الحسن للدراسة ومن أجل عرض المعلومات بطريقة بسيطة يستطيع أي دارس الاستفادة منها بدون تعقيدات وتماشيا مع منهج الدراسة المختار، قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول رئيسة هي كالتالي:

الفصل الأول: قمنا بتقسيم الفصل الأول الى ثلاث مباحث، تناولنا من خلال المبحث الأول ماهية الولاية وميزانيتها، والذي يحتوي على ثلاث مطالب، المطلب الأول بعنوان التعريف بالولاية والهيئات التابعة لها، ثم المطلب الثاني حيث قمنا بشرح ميزانية الولاية وذكرنا مبادئها ووصف لطبيعتها وفي المطلب الثالث والأخير قمنا بشرح مراحل اعداد وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا الى إيرادات الولاية عن طريق ثلاثة مطالب، المطلب الأول تطرقنا فيه الى مفهوم إيرادات الولاية، وفي المطلب الثاني مصادر الإيرادات، ثم المطلب الثالث بعنوان تقدير إيرادات الولاية وتنفيذها، وفي المبحث الثالث والأخير تطرقنا الى نفقات الولاية، ويتكون من ثلاثة مطالب، في المطلب الأول مفهوم نفقات الولاية، وفي المطلب الثاني تزايد النفقات، وفي المطلب الأخير تطرقنا الى عملة تقدير النفقات وتنفيذها.

الفصل الثاني: تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية التنمية المحلية وينقسم الى ثلاث مطالب، المطلب الأول هو مفهوم التنمية المحلية، ثم المطلب الثاني بعنوان مجالات وأهداف التنمية المحلية، ثم المطلب الثالث تطرقنا فيه الى معوقات التنمية المحلية، وفي المبحث الثاني عرفنا التطلعات التنموية وعلاقتها بالتمويل والتكنولوجيا، ويتكون من ثلاث مطالب المطلب الأول بعنوان التطلعات التنموية، ثم المطلب الثاني بعنوان علاقة التنمية بالتمويل المحلي ثم المطلب الثالث بعنوان التنمية المحلية وعلاقتها بالتكنولوجيا، والمبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه الى برامج التنمية المحلية ويتكون من ثلاث مطالب، المطلب الأول الغايات الاقتصادية والاجتماعية للبرامج، ثم المطلب الثاني نمطية البرامج، ثم المطلب الثالث بعنوان تحظير وتنفيذ المخططات الولائية للتنمية.

الفصل الثالث: وهو الفصل الخاص بالدراسة التطبيقية حول ولاية ميلة وكل ما يخص إيرادات ونفقات ولاية ميلة بين سنتي 2010-2014، وينقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث هي المبحث الأول والذي يعّرف بالولاية تاريخيا وحدودها الجغرافية وهيكلها التنظيمي، والمبحث الثاني خاص بتعديل إيرادات ونفقات الولاية، وفي الأخير المبحث الثالث يتم ذكر فيه بعض العوائق التي تعاني منها ولاية ميلة وتأثرها في التنمية المحلية.

الفصل الأول: مالية الولاية كأداة من أدوات التنمية المحلية.

تمهيد الفصل

تعتبر الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهذا ما يحتم عليها تحضير ميزانية سنوية تدرج فيها جميع إيراداتها وكيفية توزيعها على النفقات المحلية التي تدخل في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية؛

وقبل التطرق الى ميزانية الولاية وجب علينا أولا التعريف بالولاية والهيئات التابعة لها وكذا الميزانية طبيعتها مراحل اعدادها والرقابة عليها في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فسنتطرق الى إيرادات الولاية بالتعريف ومصادرها، ثم سنعرف نفقات الولاية، التقدير والتنفيذ في المبحث الثالث.

المبحث الأول: ماهية الولاية وميزانيتها.

تعتبر الولاية وحدة إدارية وهيئة عمومية تابعة للدولة، وهي مؤسسة سياسية تُسير من طرف ممثلين منتخبين من طرف المواطنين، تتكون من هيئات تابعة لها تسهر على التسيير الحسن للولاية، وتعمل على تنفيذ ميزانيتها، وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: الولاية والهيئات التابعة لها.

1) **تعريف الولاية:** الولاية معرفة حسب قانون الولاية كما يلي:

الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتعتبر أيضا منطقة إدارية للدولة، كما لها إقليم واسم ومقر؛ [1]

تحدث الولاية بموجب قانون ويحدد اسمها ومركزها بموجب مرسوم، هذا وتتميز الولاية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- تعد الولاية حلقة وصل بين المصالح المحلية والمصالح العامة للدولة؛
- الولاية هي هيئة إدارية لامركزية إقليمية وجغرافية؛
- الولاية هي دائرة إدارية تمكن الإدارات المركزية للدولة من أن تعكس عملها لخدمة المواطنين على الوجه الأفضل؛

2) **الهيئات التابعة للولاية:** تتكون هيئات الولاية طبقا للقانون من المجلس الشعبي الولائي والوالي.

أ) المجلس الشعبي الولائي: المجلس الشعبي الولائي هو هيئة للمداولة في الولاية، يُعِد نظامه الداخلي ويصادق عليه، ينتخب أعضائه لمدة 5 سنوات من بين قوائم المترشحين الذين يقدمهم الحزب ويحدد الأعضاء حسب عدد السكان ما بين 35 و55 عضو؛[2]

يعقد المجلس الشعبي للولاية أربع دورات في السنة خلال الأشهر التالية: مارس، يونيو سبتمبر، ديسمبر، ويمكن أن يعقد دورة خارجة عن العادة بطلب من الوالي أو رئيس المجلس أو ثلثي أعضائه؛

ويُنتخب مكتب المجلس الشعبي الولائي المشكل من رئيس وثلاث نواب من طرف المجلس الشعبي الولائي، في أول جلسة افتتاح الدورة التي تلي الانتخابات بالأغلبية المطلقة في الدور الأول أو الأغلبية النسبية في الدور الثاني؛

[1] قانون 90-09 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق لـ 7 أفريل 1990، يتعلق بالولاية المواد 01، 02، 03، 04 ص 53/52.
[2] المواد 1، 2، 3، 7، 8، 12، من الامر رقم 69-38 المتضمن قانون الولاية.

كما يشكل المجلس الشعبي الولائي من أعضائه لجان دائمة تكون مهمتها دراسة المسائل الإدارية والمالية، والمسائل ذات الطابع الاقتصادي والمسائل المتعلقة بالتجهيز والتخطيط والشؤون الاجتماعية والثقافية، ويمكن أن يشكل لجان مؤقتة عند اقتضاء الحاجة لدراسة قضية خاصة؛[1]

ويشارك المجلس الشعبي الولائي ويساهم في التنمية على مستوى الولاية، من حلال وضع مخطط التنمية، ويوزع اعتمادات التجهيز والاستثمارات المخصصة للولاية، ويوافق على برنامج التجهيز والتنمية في الولاية الذي يقدمه الوالي،

كما يساهم في التنمية المحلية والتنمية الخاصة بالصناعات التقليدية والتنمية السياحية والنقل والمنشآت الأساسية والسكن، والتنمية الاجتماعية والثقافية ويصوت على ميزانية الولاية.

ب) الوالي: الوالي هو حائز سلطة الدولة في الولاية، فهو مندوب الحكومة والممثل المباشر والوحيد لكل الوزراء، يتم تعيين الوالي من طرف رئيس الجمهورية، يقوم بتنفيذ ميزانية الولاية وصاحب القرار فيها.[2]

مهامه:

- ممارسة الوصاية والمراقبة على الجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية؛
- يقوم بتنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولائي؛
- إنعاش وتنسيق مصالح الدولة القائمة في الولاية ويقوم بالإدارة العامة لنشاطها في الولاية باستثناء بعض الأنشطة مثل:
  * العمل التربوي والتنظيم في ميدان التربية؛
  * وعاء الضريبة وتحصيلها؛
  * إدارة الجمارك؛
  * مفتشية العمل؛
  * مفتشية الوظيف العمومي؛
  * المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر الى طبيعتها وخصوصيتها إقليم الولاية؛
  * يسهر الوالي على تنفيذ القوانين والتنظيمات.

هذا وتتمثل السلطات المخولة للوالي باسم الولاية في:[3]

- ينفذ القرارات التي تسفر عنها مداولات المجلس الشعبي الولائي؛

[1] الجريدة الرسمية، المادة 46، الامر رقم 69-38 قانون الولاية.
[2] الجماعات المحلية، التشريع والتنظيم، الولاية، الجزء الأول، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، طبعة 1997، ص 7.
[3] الجماعات المحلية (نفس المرجع السابق)

- يقدم الوالي عند كل دورة عادية للمجلس الشعبي الولائي تقرير حول حالة تنفيذ المداولات وكذا متابعة الآراء والمقترحات التي أبداها المجلس؛
- يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- يقدم الوالي بيانا سنويا عن نشاطات الولاية للمجلس الشعبي الولائي يتبع بمناقشة ويمكن أن تنتج عنه لائحة ترفع إلى السلطة الوصية.

المطلب الثاني: ميزانية الولاية، مبادئها وطبيعتها.

الميزانية هي صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمنشأة، حيث تصور أصولها وخصومها في تاريخ معين، والولاية كغيرها من المؤسسات ملزمة بأن تكون لها ميزانية خاصة بها.

1) **ميزانية الولاية:** ميزانية الولاية عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية، وهي قرار بالترخيص والإدارة يسمح بحسن سير مصالح الولاية، وتنفيذ برامجها الخاص بالتجهيز والاستثمار؛[1]

هذا وتمتاز الميزانية بجملة من الخصائص نذكر منها:

- الميزانية هي وثيقة محاسبية: ونقصد بذلك أنها تخضع لشكليات المحاسبة التي يفرضها نظام المحاسبة العمومية على كل المؤسسات العمومية ذات الطابع غير الربحي، والتي تعتمد على تقسيم الميزانية الى جانبين، أولهما خاص بالإيرادات وثانيهما خاص بالنفقات؛
- الميزانية هي وثيقة تقديرية: حتى لو أُعتمد أثناء وضع الميزانية على عناصر موضوعية إلا أنها تبقى متميزة بعدم اليقين، لأنها مجرد أرقام تقديرية تستوجب التنفيذ للتأكد من مدى دقتها؛
- الميزانية مساعدة على اتخاذ القرار: وذلك بالمقارنة بين ما كان مقررا تحقيقه من جهة وما تحقق فعلا من جهة أخرى؛
- الميزانية هي عمل دوري: هناك ميزانية واحدة لكل سنة مالية تُعد بشكل دوري؛
- الميزانية عمل ذو طابع إداري: يسمح بالتسيير الحسن لمصالح الولاية.

2) **مبادئ الميزانية:** تخضع الميزانية لعدد من القواعد التي تستند عليها في مختلف مراحلها، وتطبيقها هو بهدف معرفة المركز المالي للهيئة العامة وعملية الرقابة عليها، ويمكن حصر هذه المبادئ فيما يلي:[2]

[1] الجريدة الرسمية، العدد 15، قانون 90-09، مرجع سابق، المادة 135، ص 504.
[2] غازي عناية، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيارق، طبعة 1998، ص 223.

أ) مبدأ الشمولية: حيث لابد من إظهار كل عناصر النفقات و عناصر الإيرادات بالتفصيل الكامل، بحيث لا يكون هناك أي مقاصة، مما يسهل مهمة الباحث، ولا سيما بالنسبة للسلطة التشريعية التي يهمها الوقوف على حقيقة و طبيعة كل إيراد ونفقة، كما يعتبر بمثابة رقابة داخلية على الوحدة أو المصلحة في مرحلة تنفيذ الميزانية أو عرض حساباتها الختامية ولإعطاء سورة كاملة عن المركز المالي للولاية، فمبدأ الشمولية بموجبه يتم تقييد جميع النفقات مهما كان مصدرها و نوعها ومقدارها، ويتم تقييد جميع النفقات مهما كانت الغاية من إنفاقها.

ب) مبدأ الوحدة: أي ضهور الميزانية في وثيقة واحدة، وبتالي تظهر عناصر الإيرادات العامة والإنفاق العام في بيان واحد، وهذا من أجل سهولة عرض الميزانية وتوضيح المركز المالي لها ككل.

ج) مبدأ السنوية: مدة تنفيذ الميزانية هي سنة كاملة، وهذا يعني استقلال كل دورة محاسبية عن الأخرى والمتمثلة في سنة، حيث أن إيرادات الولاية ومصروفاتها تتجدد كل سنة باعتبار أن جميع القوانين المالية في جميع الدول متفقة على إعداد الميزانية لفترة سنة، وذلك لأن فترة سنة معقولة للتنبؤ بحصيلة من الإيرادات وحاجتها في النفقات، هذا ولو أخذت المدة أكثر من سنة فقد لا تتحقق التوقعات التي بنيت عليها نضرا للتقلبات التي تمر بها الحياة الاقتصادية والتي يصعب التكهن بها لمدة أطول من سنة.

د) مبدأ عدم التخصص: والمقصود به هو عدم تخصيص نوع معين من الإيرادات لإنفاقه على نوع معين من النفقات، حيث أنه من المفروض أن أوجه الإنفاق العام تحدد وفقا للحاجات العامة للمجتمع بغرض اشباعها، ولهذا يجب أن توجه جميع الإيرادات لإشباع هذه الحاجات دون تخصيص حسب درجة الأولوية.

هـ) مبدأ التوازن: أي تساوي مجموع الإيرادات العامة مع مجموع النفقات العامة، وهناك من يطلق على هذا التوازن بالتوازن الكمي للميزانية، حيث تتوازن ايرادات ونفقات ميزانية الولاية وجوبا فلا يتم التصويت على ميزانية غير متوازنة.

3) **طبيعة ميزانية الولاية:** تقسم ميزانية الولاية الى ثلاث أقسام ولكل قسم ضرورة وترتيب، وهذا نظرا لعدم دقة التقديرات وواقعيتها في أغلب الأحيان، فإنه يستحيل العمل بميزانية واحدة، لذلك نجد هناك ميزانية أولية تقدر قبل السنة المالية، وتوضع تقديراتها وفق ظروف معينة، ويتم تحديد هذه التقديرات خلال السنة المالية عن طريق ميزانية إضافية، ويتم اقفال السنة المالية واقفال الحسابات بوضع الحساب الإداري لمعرفة ما أنجز فعلا من الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية وما بقي للإنجاز.

أ) الميزانية الأولية: هي عبارة عن كشف إجمالي وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة خلال السنة المالية، يتم عرضها في شكل تقديرات (إيرادات ونفقات) تحظر للسنة المالية المقبلة، حيث تعد قبل بدء السنة المالية، ويجب أن يصوت عليها قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية التي يطبق خلالها.[1]

ب) الميزانية الإضافية: تعتبر الميزانية الإضافية تكملة وتعديل للميزانية الأولية، وهذا التعديل ينتج عن ضهور احتياجات جديدة في الإيرادات والنفقات، وقد يعود سببها الى سوء التقدير أو طول المدة بين تاريخ وضع الميزانية الأولية والمصادقة عليها، بحيث يتم التصويت عليها قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تطبق خلالها، ويمتد أجل تنفيذ الميزانية الى 15 مارس من السنة التالية بالنسبة لعمليات التصفية وصرف النفقات، أما بالنسبة لعمليات التصفية وتحصيل الإيرادات فيتم بتاريخ 31 مارس من السنة التالية.[2]

ج) الحساب الإداري الختامي: هو عبارة عن حوصلة لجميع الميزانيات السابقة (الميزانية الولية الميزانية الإضافية) لهذا تعتبر الميزانية الحقيقية للولاية، حيث يسجل من خلال العمليات التي سبق وأن خصصت لها اعتمادات مالية، وهو يساعد أيضا على دراسة تقدم انجاز المشاريع التي التزمت الولاية بإنجازها ويمر الحساب الإداري بالمراحل التالية:

- تلخيص النتائج الاجمالية للسنة السابقة، ووضعية باقي الدفع للمصالح الخاصة بقسمي التسيير والتجهيز للسنة السابقة، وفيما يخص تبويب الميزانية التي لا تختلف في تبويبها عن الحساب الإداري فهي تنقسم الى قسمين هما قسم التسيير، قسم التجهيز والاستثمار، حيث ترتب المصاريف والإيرادات داخل المصالح بالنسبة الى قسم التسيير من جهة، والبرامج والعمليات التي لا تندرج في البرامج بالنسبة الى قسم التجهيز من جهة أخرى، حيث يمكن ان نلخص مصالح قسمي التسيير والتجهيز والاستثمار في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): جدول يبين مصالح الولاية وبرامجها.

قسم التسيير		***قسم التجهيز والاستثمار***	
الأبواب	**90 المصالح غير المباشرة**	**الأبواب**	**95 برامج الولاية**

[1] التشريعات الجديدة لتنظيم الإدارة المحلية، مرجع سابق، المادة 142 ، ص 81.
[2] قانون 90-09، مرجع سابق، المادة 149،143 ص 83/81.

900	المصالح المالية	**950**	البنايات والتجهيزات الإدارية
901	أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	**951**	طرق الولاية
902		**952**	الشبكات المختلفة
903	وسائل مصالح الإدارة العامة	**953**	التجهيزات المدرسية، الرياضية والثقافية
904	مجموعة العقارات والمنقولات	**954**	
905	طرق الولاية	**955**	التجهيزات الصحية والاجتماعية
906	شبكات الولاية	**956**	التوزيع، النقل والواصلات
	أشغال التجهيز منجزة بالاستغلال المباشرة	**957**	التعمير والإسكان
		958	التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي
			التنمية الفلاحية والصيد البحري
	91 مصالح إدارية		96 برامج لحساب الغير
910	المصالح الإدارية العمومية	**960**	برامج المؤسسات العمومية
911	الأمن والحماية المدنية	**961**	برامج للوحدات الاقتصادية
912	المساهمة في أعباء التعليم	**962**	برامج للبلديات ووحداتها الاقتصادية
913	المصالح الاجتماعية المدرسية	**969**	برامج الأطراف الأخرى
914	الشباب والرياضة والثقافة		
	92 المصالح الاجتماعية		97 العمليات الخارجة عن البرامج
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة	**970**	العمليات العقارية المنقولة
921	النظافة العمومية والاجتماعية	**971**	حركة المديونية والدائنة
922	المصالح والمؤسسات الاجتماعية	**979**	عمليات أخرى خارجة عن البرامج

	93 المصالح الاقتصادية		
930 **931**	المشاركة في التنمية الاقتصادية الأملاك الخاصة بالولاية		
	94 المصالح الجبائية		
940 **941**	ناتج الجباية ممنوحات صندوق التضامن للولايات		

المصدر: وثائق إدارية، الإدارة المحلية، مقر الولاية.

المطلب الثالث: مراحل اعداد وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها.

تمر الميزانية بعدة مراحل قبل تنفيذها، وأهم ما تتسم به هذه المراحل ارتباطها بعامل الزمن وهذه المراحل هي:

- مرحلة تحظير الميزانية
- مرحلة الإقرار والمصادقة على الميزانية

1) مرحلة تحضير الميزانية: وتمر عملية تحظير الميزانية بثلاث مراحل هي.

أ) تحضير الميزانية الأولية: هي الميزانية التي تمثل بداية نشاط السنة المالية يتم تحضيرها في شهر سبتمبر وتحتوي على جداول محاسبية، يتم تنفيذها خلال السنة المقبلة، حيث تتولى كل هيئة أو مؤسسة عمومية بإعداد تقديراتها بشأن ما تحتاج إليه، وتقدير النفقات لا يثير في المعتاد صعوبات كبيرة حيث تقدر النفقات مباشرة تبعا للحاجات المنتظرة، لكن العكس في تقدير الايرادات وعلى الأخص الضريبة باعتبارها أهم مصدر، وبعد تقدير كل هيئة لنفقاتها و إيراداتها تقوم بإرسالها الى مصلحة الميزانية والممتلكات التابعة لمديرية الإدارة المحلية للولاية، والتي تقوم بمراجعتها في مشروع الميزانية الأولية للولاية, وترفع الى المجلس الشعبي الولائي في شهر أكتوبر للمصادقة عليها؛

وبالتالي فالميزانية تشتمل على قسمين متوازنين للإيرادات والنفقات وهما قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار.[1]

[1] التشريعات الجديدة لتنظيم الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص 80.

ب) تحضير الميزانية الإضافية: تحضر الميزانية الإضافية في شهر جوان؛[1]

الميزانية الإضافية هي عبارة عن امتداد للميزانية الأولية، فقد تلجأ الولاية الى اجراء تعديلات على ميزانيتها وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

أولا: الإيرادات

- تسجيل الفائض الناتج في الحساب الإداري للسنة المالية السابقة؛
- تسجيل الإيرادات التي لم تسجل في الميزانية الأولية؛
- تسجيل كل تعديلات التي تقع على بعض الإيرادات سواء بالزيادة أو النقصان.

ثانيا: النفقات

- تحويل بواقي الإنجاز للسنة المنتهية، وهي الاعتمادات التي عرفت التزام قبل 31 سبتمبر في السنة المنتهية، فبقيت كدين على الولاية؛
- تسجيل العجز الناتج في الحساب الإداري للسنة المالية السابقة؛
- تسجيل الاعتمادات التي لم تسجل في الميزانية الأولية، ولم تظهر ضرورة إلا بعد المصادقة على هذه الأخيرة.

ج) تحضير الحساب الإداري: ويتم تحضيره على ثلاث مستويات.

- حساب التقديرات: على أساس الميزانية الإضافية يحسب بهذا المنصوص فائض الإيرادات والنفقات؛
- حساب التحديدات: على أساس الوثائق الاثباتية كالعقود والفواتير تظهر المبالغ المقدرة سواء بالنسبة للإيرادات أو النفقات؛
- حساب الإنجازات: على أساس تقارير المتابعة الميدانية تظهر فيه ما أنجز من قيمة المبالغ المستحقة وكذلك ما هو في قيد الإنجاز.

2) مرحلة الإقرار والمصادقة على الميزانية.

تعرض ميزانية الولاية (الأولية، الإضافية، الحساب الإداري) بعد تحضيرها على المجلس الشعبي الولائي للتصويت عليها وذلك قبل 31 أكتوبر بالنسبة للميزانية الأولية، وكذا قبل 15 جوان بالنسبة للميزانية الإضافية والحساب الإداري الخاص بالسنة المالية السابقة وبعد التصويت تعرض على الوزارة الوصية للمصادقة عليها؛[2]

وتجدر الإشارة الى أن المصادقة على الميزانية تمر بثلاث مراحل هي:

[1] نفس المرجع السابق، ص 14.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 15، قانون 90-09، مرجع سابق، المادة 143، ص 515.

أ) الأعمال التحضيرية التي تقوم بها لجنة الاقتصاد والمالية للمجلس الشعبي الولائي حيث تقوم بدراسة الميزانية في شكلها المفصل، وتنتهي بإعداد تقرير حول الميزانية المعروضة للمصادقة.

ب) انعقاد الدورة العادية للمجلس الشعبي الولائي، التي تدرج ضمن جدول أعماله لمناقشة الميزانية حيث تُفتح هذه الأخيرة بتقرير المدير المعني بإعداد الميزانية، تقرير لجنة الاقتصاد والمالية ليشرع بعدها في المناقشة التفصيلية للميزانية.

ج) اختتام المناقشة بالمصادقة أو الرفض من طرف أعضاء المجلس الشعبي الولائي حيث يشترط الحصول على الأغلبية (ثلاث ارباع).

3) **مرحلة تنفيذ الميزانية:** هي المرحلة الأخيرة من مراحل الميزانية وهي من اختصاص السلطة التنفيذية بعد التصويت من قبل المجلس الشعبي الولائي والمصادقة من طرق وزارة الداخلية والجماعات المحلية يصبح التنفيذ ممكن، ويعني تنفيذ الميزانية تحصيل الإيرادات المسطرة والإنفاق لكل الاعتمادات المالية الواردة في بنود الميزانية، هذا ويتم إخضاع عمليات تحصيل وصرف النفقات الى قواعد مهمة نذكر منها:[1]

- بالنسبة لتحصيل الإيرادات: عند القيام بعملية التحصيل لإيرادات الولاية يجب مراعاة شروط معينة حتى تتم العملية على أكمل وجه كمواعيد التحصيل، والإجراءات المتبعة في ذلك...الخ حيث يجب الفصل بين عملية التحصيل المالية الإدارية والحسابية.

  الإدارية: هي إصدار الأمر بالتحصيل وتحديد مقداره ومواعيده.

  الحسابية: هي التحصيل الفعلي للإيرادات المالية المعتمدة في الميزانية.

- بالنسبة لصرف النفقات: إن كل نفقة تهدف إلى تحقيق غاية معينة لذلك وجب أن تكون وفق إجراءات قانونية مضبوطة وسليمة، بحيث أنه لا يجوز للمحاسب العمومي صرف أي نفقة ما لم يتم التأشير عليها من طرف المراقب المالي الذي يتأكد من استيفائها كل الشروط القانونية اللازمة لذلك حتى لا يتم استعمال المال العام لتحقيق أهداف شخصية أو غير التي خصصت لها.

ملاحظات:

- إذا لم تضبط ميزانية الولاية قبل بدئ السنة المالية لسبب من الأسباب، لا تتوقف نشاطات الولاية بل تكون محدودة نوع ما، إذ ينبغي العمل بالإيرادات والنفقات العادية في السنة المالية الأخيرة حتى الى غاية المصادقة على الميزانية الجديدة؛[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص 147.

[2] التشريعات الجديدة لتنظيم الإدارة المحلية، مرجع سابق، المادة 146، ص 82.

- يجوز للوالي نقل الاعتمادات من بند الى بند آخر داخل فصل واحد ويمكنه في حالة الاستعجال أن ينقل الاعتمادات من فصل الى فصل بالاتفاق مع رئيس المجلس الشعبي الولائي؛[1]

4) الرقابة على ميزانية الولاية:

إن الرقابة تتضمن التسيير الحسن للأموال العمومية واستغلالها بعقلانية وبدون تلاعب من أجل المصلحة العامة في إطار احترام القوانين المعمول بها.

أ) **مفهوم الرقابة:** يمكن تعريف الرقابة المالية على أنها ضمان سلامة العمليات المالية وكشف الانحرافات والتأكد من مطابقة هذه العمليات المالية للأنظمة والقوانين السارية المفعول.

ب) أهداف الرقابة:

- التأكد من سلامة العمليات المحاسبية التي خصصت من أجلها الأموال العامة والتأكد من صحة الدفاتر والسجلات والمستندات؛
- التأكد من عدم تجاوز الوحدات النقدية في الإنفاق وحدود الاعتمادات المقدرة مع ما يستلزم من مراجعة المستندات المؤدية للصرف، والتأكد من صحة توقيع الموكل لهم بسلطة الاعتماد؛
- عملية التفتيش المالي والتي يقوم بها جهاز إداري لوزارة المالية؛
- التأكد من كفاية المعلومات والأنظمة والإجراءات المستخدمة؛
- مدى التزام الإدارة في تنفيذها للميزانية وفق السياسة المعتمدة.

ج) أنواع الرقابة: هناك عدة أنواع من الرقابة نذكر منها.

- الرقابة السابقة والملازمة لعملية التنفيذ: وتتكون من.

أولا. الرقابة السابقة: وهي التي تسبق عملية التنفيذ مما يسمح للأعوان المكلفون بالتنفيذ بعدم الوقوع في الأخطاء، وقد نص القانون على وجوب امتناع مديري الحسابات ورؤسائهم عن تأشير أمر بصرف مبلغ إذا لم يكن هناك اعتماد.[2]

ثانيا. الرقابة الملازمة: هي رقابة تتبع وتلازم عملية التنفيذ من أجل ضمان عدم الانحراف عن الأهداف المسطرة.

ثالثا. هيئات الرقابة السابقة والملازمة: وتتمثل في جهتين.

✦ المجلس الشعبي الولائي: حسب المادة 61 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتي تنص على أن الجماعات الإقليمية تُخضع مراقبة تنفيذ ميزانيتها لمجالسها المتداولة وتعتبر رقابة المجلس رقابة سابقة وملازمة؛

[1] نفس المرجع السابق، المادة 147، ص 82.

[2] عباس محمد محرزي، اقتصاديات المالية العامة، طبعة 2003، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص 453.

وهي رقابة سابقة من خلال دراسة مشاريع الميزانيات المقدمة لها من أجل تعديلها والمصادقة عليها، أما فيما يخص الملازمة فتكون بمتابعة سير تنفيذها والامتثال لإطارها.

✦ المراقب المالي: هو شخص معين من طرف الوزير المكلف بالمالية، يمارس الرقابة المسبقة للنفقات؛[1]

هذا ويمكن أن يساعده مراقبين ماليين على مستوى الولاية فالمراقب المالي هو موظف بمديرية المراقبة المالية.

مهامه: [2]

* مسك تعداد المستخدمين ومتابعتهم حسب أبواب الميزانية؛
* مسك محاسبة الالتزام بالنفقات؛
* التحقق المسبق من توفر الاعتمادات؛
* إثبات صحة النفقة بوضع ختم التأشيرة أو تعليل الرفض؛
* تقديم التقرير الشهري الى وزارة المالية؛
* المشاركة في تقدير الميزانيات الخاصة بالمؤسسات تحت رقابته؛
* المشاركة في تحضير الميزانية.

- الرقابة اللاحقة لعملية التنفيذ: يقصد بها الرقابة التي تلي عملية التنفيذ وهي تتم على قسمي النفقات والإيرادات وتهدف الى التأكد من صحة العملية.

هذا وتتمثل هيئات الرقابة اللاحقة في:

- مجلس المحاسبة: أسس هذا المجلس بموجب الامر 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 وعدل بعد ذلك بالقانون رقم 95-20 المؤرخ في 17 يونيو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة؛[3]

وللمجلس الحق في رقابة تنفيذ الميزانية ويساعده في ذلك الحسابات الختامية، حسابات التسيير، الحساب الإداري، المنفذة من قبل المحاسبين العموميين والآمرين بالصرف؛

وتجرى هذه الرقابة بمقر المجلس وبالغرفة الجهوية التابعة لها وذلك بناء على الملفات المودعة، ويمكن تلخيص اختصاصات المجلس في النقاط التالية:

1. الاختصاصات الاستشارية:

* يعتبر المجلس مستشارا لرئيس الجمهورية، حيث يحال اليه أي موضوع مالي لإبداء الرأي فيه؛

[1] الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 20 جمادى الأول 1413، المرسوم التنفيذي رقم 92-414، المادة 10، ص 2101.
[2] الجريدة الرسمية، العدد 35، قانون 90-21، مرجع سابق، المادة 58، ص 1136
[3] حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة بالجزائر، 2001، ص 146.

* يعد المجلس مذكرات حول مشروعات القوانين المالية المقدمة للمجلس الشعبي الولائي.

2. الاختصاصات الإدارية:

* أي دور المجلس في الرقابة المالية ويختص برقابة مالية الدولة والحزب والمنضمات المنتخبة من الهيئات المحلية.

3. الاختصاص القانوني: في حالة ما ألحقت اضرار بالخزينة يتحمل المسؤولية ويعاقب على مايلي:[1]

* خرق الاحكام التشريعية والتنظيمات المتعلقة بتنفيذ الإيرادات والنفقات؛
* استعمال الاعتمادات والمساعدات المالية التي تمنحها الدولة والجماعات الإقليمية في غير الأهداف التي منحت من أجلها؛
* الالتزام بالنفقات دون توفر الصفة أو السلطة؛
* التسيير الخفي للأموال أو القيم أو الوسائل أو الأملاك العامة؛
* تقديم وثائق مزيفة أو إخفاء السندات.

- المفتشية العامة للمالية: أنشأت بموجب المرسوم 30-53 المؤرخ في 4 مارس 1980 وقد حدد هذا الأخير اختصاصات هذه الهيئة كمايلي:[2]

تختص المفتشية العامة للمالية بمراقبة التسيير المالي لكل المرافق والمؤسسات والجماعات العامة والمحلية كما يمكن لها أن تختص بمراقبة التعاونيات وكل الوحدات الاقتصادية التي للدولة نصيب من رأس مالها؛

ويحدد وزير المالية كل سنة برنامج عمل لهذه المفتشية وتتمثل رقابة هذه الأخيرة في نوعين من الرقابة:

✦ تفتيش كل حسابات الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وذلك بالانتقال الى عين المكان بدون اعلام هؤلاء أي بمباغتتهم؛
✦ وقد تتمثل هذه الرقابة في زيارات عادية بحيث يعلم المفتش العام المرفق أو المؤسسة العامة التي ينبغي مراقبتها.

[1] نصوص متعلقة بالمحاسبة العمومية، المادة 65، ص 83.
[2] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 30-53 المؤرخ في 4 مارس 1980.

المبحث الثاني: إيرادات الولاية.

تلعب الولاية دورا أساسيا في النهوض بالتنمية على مستوى أقاليمها وتعتمد في ذلك على مواردها الخاصة بالإضافة الى مساعدات الدولة عن طريق تخصيصات الميزانية العامة وموارد أخرى ثانوية، لذلك سوف نتطرق الى أهم عناصر الإيرادات على الشكل التالي:

المطلب الأول: مفهوم إيرادات الولاية.

إن الولاية تتمتع باستقلالية مالية مما يدفعها للبحث المتواصل على إيرادات لتمويل نفقاتها المتزايدة ويمكن تعريف إيرادات الولاية على أنها إيرادات ذات سيادة، ذلك أنها تخضع في تحديد أنواعها وحجمها وطرق تحصيلها الى النصوص التشريعية والقانونية، بالإضافة الى إيرادات أخرى غير سيادية، كما يمكن تعريفها على أنها أداة مالية أو مجموع المداخيل التي تحصل عليها الولاية من مصادر مختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي؛[1]

وتنقسم الإيرادات العامة الخاصة بالولاية الى:[2]

1) **إيرادات اقتصادية:**

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الولاية بصفتها شخص معنوي قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، فإيرادات الولاية تكمن في إيجار العقارات العائدة لها وأرباح المشروعات الصناعية والزراعية.

2) **إيرادات سيادية:**

تتمثل في الإيرادات التي تتحصل عليها الولاية جبرا من الأفراد، لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب الى خزينة الولاية.

المطلب الثاني: مصادر الولاية.

تعددت مصادر الإيرادات في عصرنا الحديث وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة التي تقوم بها الولاية والهدف منها مواجهة النفقات، وعلى الولاية أن تحصل على الإيرادات اللازمة لذلك، حيث أن القسم الأكبر من هذه الإيرادات يأتي من مداخيل الأملاك وإعانات الهيئات المختلفة وتنقسم الإيرادات الى نوعين:

- إيرادات جبائية

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، طبعة 2000 دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 85.
[2] إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص 120 / 121.

- إيرادات غير جبائية

1) **الإيرادات الجبائية:** وهي ناتجة عن مجموعة من الضرائب والرسوم المباشرة والغير مباشرة؛

أ) الضريبة: تعرف الضريبة على أنها اقتطاع مالي نقدي جبري وبصفة نهائية، يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بدون مقابل حسب مقدرته التكليفية للمشاركة في الأعباء العامة وتتميز الضريبة بعدة خصائص نذكر منها:[1]

* الضريبة تدفع من دون مقابل؛
* الضريبة تتصف بالجبرية أي يدفعها صاحبها جبرا؛
* تتميز الضريبة بصفة النقدية؛
* الضريبة نهائية (أي ليست رجعية أو عدم رجعية الضرائب)؛
* الضريبة تهدف الى تحقيق النفع العام.

أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية (الولاية) على سبيل الإلزام، في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة محلية عامة.

ب) الرسم: هو عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا الى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من قبل إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط والخدمات العامة.[2]

هذا ويتبين من التعريف السابق بأن الرسم يتميز بالخصائص التالية:

* الصفة النقدية؛
* الالزام والجبر؛
* المنفعة الخاصة التي تعود على دافعه؛
* تحقيق منفعة عامة الى جانب المنفعة الخاصة؛

وبما أن الرسم على النشاط المهني TAP هو الرسم الوحيد بالنسبة للولاية والذي تحصل عليه كإيراد لذلك سنعرفه كما يلي:

تعريف الرسم على النشاط المهني (TAP): هو رسم يفرض على الأشخاص الذين يعتمدون في أنشطتهم على العمل الذهني الفردي كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين .... الخ؛

[1] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص115.
[2] بركات عبد الكريم صادق، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 1986، ص 165.

هو رسم يفرض على رقم الأعمال المحقق، ولقد أنشئ هذا الرسم في أول جانفي 1996، وقد عوض هذا الرسم النظام السابق الذي كان يحتوي على الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC، والرسم على النشاط غير التجاري TANC حسب المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛[1]

ويستحق هذا الرسم سنويا من الإيرادات السنوية المحققة من قبل الخاضعين للضريبة الذين يمارسون نشاطاتهم الدائمة في الولاية، وحدد معدله بـ 2% وتكون حصة الولاية منه بـ 0,59 %.

2) **الايرادات الاقتصادية:** وتتكون من.

أ) مداخيل ممتلكات الولاية: إن مبدأ استقلال الذمة المالية للولاية وامتلاكها للشخصية المعنوية يضع تحت تصرفها العديد من المرافق العامة التي بواسطة تشغيلها وادارتها يمكن أن تدر على الولاية إيرادات معتبرة، وتتمثل هذه الممتلكات في الأراضي والعقارات في مختلف أشكالها، وتعتبر الممتلكات العامة للولاية إيرادات ذات أهمية كبيرة باعتبارها تدعم الاستقلال المالي للولاية.

ب) الإعانات: في حالة عجز الولاية عن تمويل ميزانيتها من مواردها الذاتية تبحث عن مصادر أخرى للتمويل، هذه المصادر تكون خارجية ومن بينها الإعانات؛

تستفيد الولاية من عدة اعانات تستند عليها في تمويل ميزانيتها وتمويل مشاريعها، هذه الإعانات تكون من طرف الدولة أو من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية، كما يمكن لها أن تحصل عليها من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية، أو من طرف جهات أخرى داخلية أو خارجية؛

أولا: إعانات مقدمة من طرف الدولة.

تتحصل الولاية على اعانات من طرف الدولة في إطار المخططات الولائية للتنمية، فتقوم الولاية بإعداد مخططاتها التنموية القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل، من خلال مشاركة مختلف الأجهزة الإدارية في الولاية، للترسل المخططات الى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية على مستوى إدارة التخطيط، فتقوم هذه الأخيرة بانتقاء المشاريع و تقوم بإبلاغ الهيئة المعنية وتقدم رخص برامج للمشاريع المقترحة، وبذلك تقدم الإعانات في هذه الحالة باقتراح من الولاية لكن هناك حالات أخرى تقدم فيها الدولة إعانات للولاية في إطار المخططات الولائية للتنمية، و لكن باقتراح المشاريع من قبل وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، وذلك تماشيا مع متطلبات التنمية الوطنية

ثانيا: الإعانات المقدمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتقديم إعانات للولاية حسب الحاجة التي تدعو اليها وبالأخص هناك إعانات التوازن التي تمنحها وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بين إيرادات و

[1] ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، 1992-2003.

نفقات الولاية، وتتمثل في معادلة التوزيع و هي غير محددة بشروط توزعها الولاية على الأبواب التي تعاني من عجز، لأنه لابد على المصادقة على ميزانية متوازنة، فإذا كان هناك عجز في تنفيذ الميزانية يجب على المجلس الشعبي الولائي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لامتصاص هذا العجز و تحقيق التوازن الدقيق للميزانية الإضافية الخاصة بالسنة المالية الموالية.

ثالثا: اعانات مقدمة من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

الصندوق المشترك للجماعات المحلية هو تلك المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمندرج تحت رعاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والذي أسندت اليه مهمة تسيير صناديق الضمان والتضامن في الولاية والبلدية، حيث تحدد موارد هذين الصندوقين بموجب التشريع المعمول به، حيث تدفع تخصيصات مالية سنويا بالتساوي مع الولايات موجهة لقسم تسيير ميزانية الولاية وكذا تخصيصات موجهة لقسم التجهيز واستثمار ميزانية الولاية؛

وكذلك تخصيصات استثنائية للولايات التي تعاني وضعية مالية صعبة على وجه الخصوص أو التي تواجه كوارث طبيعية أو ما شبه ذلك.

المطلب الثالث: تقدير إيرادات الولاية وتنفيذها.

بطبيعة الحال تسبق عملية تقدير الإيرادات عملية تنفيذها كما يلي:

1) **تقدير الإيرادات:** ترتبط عملية تقدير الإيرادات بالأوضاع الاقتصادية مما يجعل عملية التقدير أكثر تعقيدا من تقدير النفقات وهناك عدة طرق لتقدير الإيرادات نذكر منها.[1]

- التقدير الآلي: هنا يتم تقدير الإيرادات حسب هذه الطريقة على أساس آلي وتستند أساسا على "قاعدة السنة قبل الأخيرة " حيث يتم تقدير الإيرادات على أساس الاسترشاد بنتائج آخر ميزانية نُفذّت أثناء تحظير الميزانية الجديدة.
- التقدير المباشر: تستند هذه الطريقة أساسا على التوقع أو التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدى، وتقدير الحصيلة المتوقعة بناء على هذه الدراسة المباشرة.[2]

2) **تنفيذ الإيرادات:** تمر عملية تنفيذ الإيرادات بمرحلتين، المرحلة الأولى هي المرحلة الإدارية والتي تتمثل في إثبات حقوق الجماعة المحلية وتصنيفها ثم تأتي المرحلة الثانية وهي المرحلة المحاسبية وتتمثل في عملية التحصيل.

أ) العملية الإدارية: وتتكون من.

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 319.
[2] نفس المرجع، ص 320.

* الاثبات: وتتعلق بنشأة الحقوق ومعاينتها ويكون ذلك على عاتق الولاية وتقع عن طريق إجراء الإثبات حسب نص المادة 16 من قانون المحاسبة العمومية "يعد الاثبات الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي" والدائن العمومي هنا هي خزينة الولاية؛[1]
* التصفية: وهي تحديد مبلغ الدين المستحق للجماعات المحلية والقابل للتحصيل، و في الواقع اثبات و تصفية إيرادات الجماعات المحلية هما عمليتان متكاملتان، وغالبا يتم إجراءهما في ورقة واحدة، الأمر الذي يجعل بالإمكان جمعهما تحت عبارة تحديد الإيرادات وإذا كان إجراء اثبات و تصفية الإيرادات مبدئيا و قانونيا من اختصاص الآمرين بالصرف حسب نص المادة 23 من قانون المحاسبة العمومية السالفة الذكر، فهذا لا يعني أنها تتم بمعرفتهم و تحت مسؤوليتهم المباشرة، كما أن بعض الإيرادات لا تتطلب تدخل الآمرين بالصرف أو غيرهم من الأعوان العموميين لإثباتها و تصفيتها، مثل الغرامات و العقوبات الحالية المحكوم بها لفائدة الجماعات المحلية (البلدية او الولاية).[2]

ب) العملية المحاسبية:

* التحصيل: هو الإجراء الذي بموجبه إبرام ذمة الدين العمومي، فيقوم المحاسب العمومي بمراقبة نوعية عملية التحصيل للمبلغ المحدد في السنة، إلا ان هناك بعض الايرادات التي يمكن للمحاسب تحصيلها دون ارسال المستند ويتعلق الأمر بالإيرادات التي تدفع نقدا مثل: الهبات؛

وتعد عملية التحصيل عملية محاسبية يقوم بها المحاسب العمومي المتمثل في المحاسب الولائي.[3]

المبحث الثالث: نفقات الولاية.

تحتل نفقات الولاية مكانة كبيرة في ميزانية الولاية كونها أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تستخدمها الولاية في تحقيق الأهداف التي ترمي اليها، إذ تعكس سياستها المنتهجة.

المطلب الأول: مفهوم نفقات الولاية.

يوجد مجموعة من التعاريف التي تطرقت الى نفقات الولاية وقبل تعريف النفقات المحلية يجب أولا التعريف بالنفقات العامة.

[1] قانون 90 - 09، مرجع سابق، المادة 153، ص 516.
[2] نفس المرجع السابق، المادة 17، ص 1133.
[3] حسين الصغير، مرجع سابق، ص 135

- تعرف النفقات العامة بانها المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة أو الجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عام بهدف اشباع حاجة عامة؛[1]
- النفقة العامة تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام؛[2]
- النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة.[3]

من هذه التعريفات يمكن تعريف نفقة الولاية على انها النفقة التي تقوم بها هاته الأخيرة وترد في ميزانيتها، وبالتالي يتضح أن النفقة المحلية للولاية تصرف في نطاق الجماعة بقصد تلبية احتياجات الهيئة المحلية وهذا ما يستلزم شمول النفقة المحلية على ثلاث خصائص أساسية يمكن اعتبارها عناصر لها وهي كالتالي:

أ) النفقات العامة للولاية كم قابل للتقويم النقدي: إذا كنا بصدد نفقة عامة محلية فلابد من استخدام مبلغ نقدي ثمن لما تحتاجه الجماعة المحلية (الولاية) من منتجات سلع وخدمات وذلك لتحقيق الصالح العام في مشاريع تنموية محلية مختلفة.

ب) صدورها من قبل الهيئة المحلية: لا يمكن أن تكتسي النفقة الصفة المحلية إلا إذا صدرت من هيئة محلية ونقصد هنا الولاية.

ج) أن تهدف الى اشباع حاجة محلية: يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة المحلية هو اشباع الحاجات العامة المحلية، وتحقيق مصلحة المواطنين المقيمين على اقليمها جميعا دون استثناء أو تمييز، فاذا كان الجميع يتساوون في تحمل الأعباء المحلية كالضرائب، فإنهم يتساوون كذلك في الاستفادة من النفقة العامة المحلية وفقا لمبدأ العدالة والمساوات داخل المجتمع.

[1] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2001، ص 11.
[2] عادل أحمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 63.
[3] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2008، ص 63.

الشكل رقم (1-1): خصائص النفقات العامة المحلية.

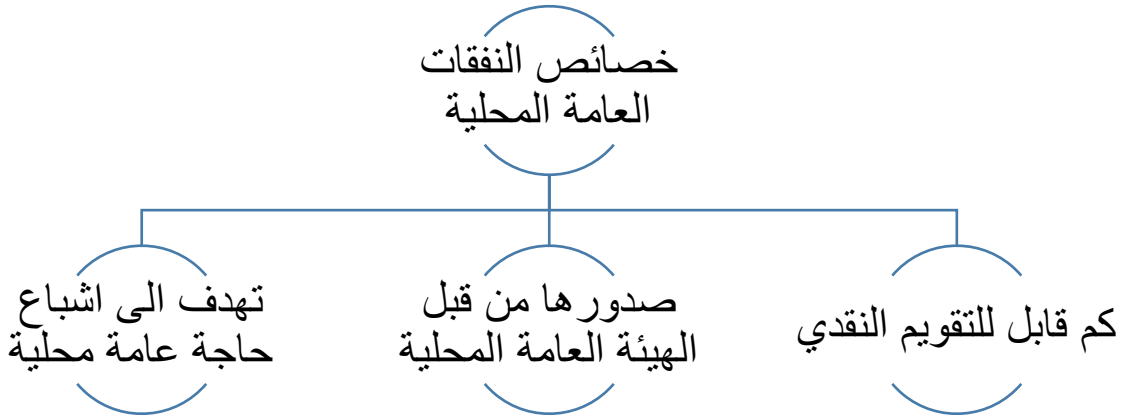

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة.

بما أن النفقة تهدف الى تحقيق النفع العام للمجتمع فوجب على السلطة المختصة بوضعها أن تخضع هذه النفقة الى ضوابط معينة نذكر منها:[1]

- ضابط المنفعة: تحقيق المنفعة العامة لأكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع.
- ضابط الاقتصاد في النفقة: حيث يعد الاقتصاد في النفقة شرط أساسي لتحقيق المنفعة، إذ أن النفقات العامة المحلية لا يكن أن تحقق المنفعة الجماعية القصوى، إلا من خلال استخدام أقل نفقة ممكنة أو الالتزام بمبدأ الاقتصاد في النفقة.
- ضمانات التحقق من استمرارية المنفعة والاقتصاد في الانفاق العام: حيث يمكن التحقق من توافق المنفعة والاقتصاد في النفقة العامة ويمكن الوصول الى ذلك من خلال الرقابة على النفاق العام عن طريق الأجهزة التالية:
  - الرقابة الإدارية.
  - رقابة محاسبة مستقلة.
  - رقابة برلمانية.

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة وتنفيذها.

تقسم النفقات العامة الى قسمين رئيسيين، ثم تأتي بعد ذلك عملية التنفيذ.

[1] الدكتور عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة) ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1991،ص 158/ 159.

1) تقسيم النفقات العامة:

تتعدد أنواع النفقات العامة المحلية وذلك من خلال الزاوية التي ينظر من خلالها الى هذه النفقات فيمكن تقسيمها من حيث دوريتها الى عادية وغير عادية، ومن حيث سلطة المجالس المحلية في تقديرها الى نفقات اختيارية ونفقات اجبارية، أما في دراستنا فسنعتمد في تقسيم نفقات الولاية الى التقسيم الذي اعتمده المشرع الجزائري:

أ) نفقات التسيير.

ب) نفقات التجهيز والاستثمار.

أ) **نفقات التسيير:** وتسمى أيضا ميزانية التسيير وهي النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للولاية والتي تسمح بتسيير نشاطات الولاية والتطبيق الدائم للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الولاية من الناحية الإدارية وتنقسم الى:

- نفقات اجبارية: هي نفقات تصرف للتسيير المصالح العمومية وتأخذ صفة الاجبار، أي هي نفقات لازمة وغير قابلة للتخفيض والمنصوص عليها قانونا وتشمل مايلي:[1]
  - * نفقات أجور المستخدمين؛
  - * نفقات صيانة الأموال المنقولة والعقارية؛
  - * نفقات صيانة الطرق الولائية؛
  - * نفقات المشاركة في صندوق الضمان الاجتماعي؛
  - * نفقات تسيير مصالح الولاية؛

وهي نفقات لا يمكن الاستغناء عنها حتى في حالة الأزمات لكونها ضرورية ولا بد منها في تسيير شؤون الولاية فالأولوية لها دائما لضمان سير هياكل الولاية.

- نفقات اختيارية: هي النفقات التي يكون للمجلس الولائي الحق في ادراجها أو عدم ادراجها بميزانية الولاية وتكون هذه النفقة عندما تصبح مالية الولاية في حالة حسنة بعد تغطية النفقات الضرورية.

ب) **نفقات التجهيز والاستثمارات:** هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار التي تتولد عنها ازدياد ثروة الولاية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية على كافة القطاعات من بين هذه النفقات:[2]

- نفقات الأشغال الكبرى: تهدف الى القيام بمشاريع كبرى على مستوى الولاية تتمثل في ترميم أو اصلاح المرافق العمومية أو بناء هياكل جديدة بالولاية؛

[1] يونس منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، طرابلس، الشركة العامة للورق والطباعة، 1981، ص 31.
[2] نفس المرجع السابق، ص 32.

- نفقات الاستثمار الاقتصادي: تهدف الى احداث تطور وتنمية في مختلف النشاطات الاقتصادية هذا النوع من النفقات حديث نسبيا على مستوى الولاية.

2) تنفيذ نفقات الولاية.

تسبق عملية تنفيذ النفقات عملية تقديرها حيث تتم هذه العملية دون صعوبات كبيرة، إذ أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة، مضافا اليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالاستثمارات خلال السنة المالية المقبلة؛

هذا وترتبط عملية التنفيذ بقواعد وأصول تهدف الى احترام القوانين المعمول بها عند تخصيص وصرف النفقات العامة؛

وتجري عملية صرف نفقات الجماعة المحلية (الولاية)، عبر مرحلتين:

أ) المرحلة الإدارية.
ب) المرحلة المحاسبية.

ويتم التمييز بين المرحلتين المحاسبية والإدارية على عدة أسس منها:

- على المستوى المالي: يضمن وضوح ودقة عمليات الانفاق؛
- على المستوى القانوني: بتحديد الوقت الذي عنده تصبح الدولة ملتزمة قانونيا بالدين؛
- على المستوى الإداري: تسمح بوضع نوع من الفصل في السلطات داخل عمليات الانفاق وذلك بإسناد تنفيذ هذه العملية لسلطة مختلفة.

أ) **المرحلة الإدارية:** تكون من اختصاص الوالي بصفته الآمر بالصرف وتمر عملية تنفيذ هذه العملية خلال ثلاث فترات هي الالتزام بالنفقة، تصفيتها، والأمر بصرفها. [1]

- الالتزام بالنفقة: وهو التصرف الذي بمقتضاه تنشئ الجماعة المحلية (الولاية) التزاما ينشئ عنه عبئ، حسب المادة 19 من قانون المحاسبة العمومية "يعد الالتزام الاجراء الذي يتم بموجبه اثبات نشوء دين" وقد يكون هذا الدين مصدره التزام إرادي أو لا إرادي؛

فالالتزام الارادي والمتمثل في التصرف القضائي الذي يُنشأ التزام عليها مثل: شراء معدات ولوازم، انشاء طرق ولائية، تعيين موظفين...الخ

أما الالتزام لا إرادي الذي قد ينشأ عن طريق الارتباط بالنفقة نتيجة واقعة معينة يترتب عليه التزام الجماعة المحلية بإنفاق مبلغ ما، مثال على ذلك:

[1] الجريدة الرسمية، المادة 19 من قانون المحاسبة العمومية، مرجع سابق ، ص 1133..

تسببت سيارة الولاية في إصابة مواطن ففي هذه الحالة ينشئ الارتباط بالنفقة بطبيعة هذه الواقعة المادية ويعتبر الارتباط في هذه الحالة غير ارادي بينما يعتبر إراديا في فرع الأول.

- التصفية: حسب المادة 20 من القانون المحاسبة العمومية "تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية"[1] ويقصد بهذا القرار تجديد المبلغ الي أن تلتزم الجماعة المحلية بدفعة نتيجة النفقة السابقة الالتزام بها، فلا يمكن صرف النفقات إلا بعد تنفيذ موضوعها، أي التحقق من أداء الخدمة الفعلية من طرف الدائن و مطابقة هذا الأداء للشروط الالتزام بالنفقات فلا تدفع الجماعات المحلية النفقة لمستفيد إلا بعد الإنجاز الفعلي للخدمة فلا يمكن للموظف العام تسلم راتبه إلا في نهاية الشهر، أو دفع نفقات السلع للتاجر إلا بعد استلام السلعة باستثناء حالات قليلة جدا مثلا:
  - * مصاريف المهمات الممنوحة لموظفي الإدارة العمومية؛
  - * المعاشات؛
  - * الإعانات الحالية؛
- الامر بصرف النفقة: عبارة عن قرار إداري بموجبه يتلقى المحاسب العمومي أمرا بدفع النفقة التي كانت محل التزام وتصفية سابقتين، حسب المادة 21 من قانون المحاسبة العمومية "يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الاجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية" وهنا تظهر السلطة التقديرية للأمر بالصرف بصفته مسير قبل كل شيء، ويعد الأمر بالصرف على شكل حوالة والتي تحتوي على معلومات الميزانية التي تخص النفقة:[2]
  - * الدورة الحالية التي تنطبق عليها؛
  - * رقم المادة التي ترتبط بها؛
  - * الوثائق الثبوتية المدعمة للنفقة؛
  - * هوية الدائن؛
  - * موضوع النفقة وتاريخ انجاز الخدمة الفعلية.

ب) **المرحلة المحاسبية:** هي المرحلة الأخيرة من مرحلة صرف النفقة العامة وتمر بمرحلة واحدة هي دفع النفقة:

- دفع النفقة: حسب نص المادة 22 من قانون المحاسبة العمومية " يعد الدفع الاجراء الذي يتم بموجبه ابرام الدفع العمومي"[3] فهذه العملية بموجبها يتم إبرام ديون الجماعة المحلية (الولاية)، وهي مرحلة محاسبية في تنفيذ النفقات العمومية غير أن مهمة المحاسب العمومي

[1] المادة 21/20 من قانون المحاسبة العمومية، مرجع سابق، ص 1133.
[2] عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 50.
[3] المادة 22، قانون المحاسبة العمومية، مرجع سابق، ص 1133.

لا تقتصر على تنفيذ أوامر الأمر بالصرف بل تتعداه الى ممارسة نوع من الرقابة المفروضة في حدود صلاحيته بالإضافة الى كونه أمين على الصندوق؛

المحاسب العمومي أمينا للصندوق يتمثل دوره كأمين للصندوق في التحقق من صدور الحوالة لفائدة الدائن الحقيقي أو ممثله الشرعي.

المطلب الثالث: زيادة النفقات.

تختلف أسباب زيادة النفقات العامة المحلية بين الدول المتقدمة والدول النامية والفقيرة وذلك حسب التطور الاقتصادي الذي وصلت اليه كل دولة ومدى قدرتها على تحقيق الرفاهية للسكان، ومدى تحقيقها لحاجات الافراد المتزايدة عبر الزمن، ومن أسباب الزيادة في النفقات العامة المحلية مايلي:[1]

1) **الأسباب الاقتصادية:** حيث أن الولاية تتدخل بواسطة الصلاحيات التي خولها لها القانون "قانون الولاية 90-09 "والتي تشمل جميع أعمال التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة والإنارة وترقية هياكل الأشغال وتوسيع الطرقات.
2) **الأسباب الاجتماعية والثقافية:** حيث تقوم الولاية بعدة أعمال في هذا المجال المتمثلة أساسا في التشغيل (خاصة بالنسبة للشباب)، انجاز هياكل الصحة العمومية، القيام بأعمال الوقاية الصحية مساعدة الفئات الاجتماعية الهشة، انشاء المؤسسات الثقافية والرياضية وبعث وتنمية التراث الثقافي والسياحي على مستوى الولاية، وكذلك تساهم الولاية بتشجيع وانشاء مؤسسات البناء والمعماريات العقارية.
3) **الأسباب الإدارية:** زيادة نفقات الولاية في هذا الجانب راجع الى الاسراف في عدد الموظفين أي بالمقارنة بالطلب على الموظفين من طرف الجماعات المحلية وكذلك الى سوء التنظيم الإداري والتأخر الحاصل في المجال التكنولوجي على مستوى هيئات الولاية.
4) **الأسباب الضاهرية:** ويرجع نمو الانفاق العام المحلي في البلاد النامية الى الانفاق المحلي المظهري حيث تقوم الجماعات المحلية باستهلاك موارد مالية معتبرة على إقامة مباني فاخرة وحدائق عمومية وتزيين للطرقات الرئيسة.... الخ.

[1] عباس عبد الحفيظ، نفس المرجع السابق، ص 63.

خلاصة الفصل.

في نهاية الفصل نستخلص مجموعة من النقاط:

- الولاية هي مؤسسة عمومية ذات استقلال مالي تتكون من هيئتين هما المجلس الشعبي الولائي والوالي؛
- الولاية هي وحدة إدارية ملزمة بان تكون لها ميزانية (جدول تقدير إيرادات ونفقات الولاية)؛
- ميزانية الولاية هي أداة فعالة لتسيير مصالح الولاية، عملية تحضيرها وتنفيذها تتم في الإطار الذي حدده القانون وتحت اعين هيئات رقابية مختلفة،
- إيرادات ونفقات الولاية هي أداة مهمة في يد الولاية، تستخدمها للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع سياستها العامة المنتهجة.

الفصل الثاني: مدى مساهمة مالية الولاية في التنمية المحلية.

تمهيد الفصل.

تعتمد التنمية بمختلف أصعدتها ومجالاتها على الخطط التي ترسم لتحقيقها، والاستراتيجيات التي تعتمد لبلوغها، وترتبط بقدرة المخطط والمدير على فهم متغيرات الواقع ومتطلبات المجتمع، وربطها بالإمكانيات المتوفرة والقدرات الممكنة من أجل بناء نموذج في تسيير هاته الطاقات لمنح أفضل النتائج بما يعود على تحقيق معدلات تنموية تنعكس إيجابا على الفرد والمجتمع؛

هذا وسبق أن درسنا في الفصل السابق إيرادات ونفقات الولاية، وسنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة التنمية المحلية وعلاقتها بالتمويل المحلي.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

إن محاور التنمية وأبعادها تعتبر متداخلة ومتفاعلة ومتشابكة وكنتيجة لهذا التشابك والاختلاف تعددت المحاولات والاتجاهات ووجهات النظر حول مفهومها، وفيما يلي سنحاول التطرق الى مفهوم التنمية المحلية ومجالاتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية.

في البداية وقبل التطرق الى مفهوم التنمية المحلية يجب الإشارة الى مفهوم التنمية الاقتصادية أولا والتي تعرف كما يلي:[1]

" التنمية الاقتصادية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل"؛

" هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي"؛

وتعرف أيضا "هي التنمية التي تعمل على تحقيق رفاهية إنسان العالم الثالث، ويتطلب تحقيق هذا الهدف نفي التبعية الاقتصادية، وسيطرة الدولة على مواردها وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع مستوى معيشة الشعوب".

بعد أن أشرنا الى مفهوم التنمية الاقتصادية يمكننا التطرق الى مفهوم التنمية المحلية كما يلي:[2]

"هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"؛

" هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا الى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة".

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص122.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001، ص 13.

وهذا يعني أن التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وادماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي.

من خلال التطرق الى تعريف التنمية بمفهومها الاقتصادي والمحلي يمكن الوصول الى التعريف الأفضل للتنمية بمفهومها الشامل " هو أنها تمثل ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع".

وتستمد التنمية مفهومها القانوني من النصوص الأساسية، نقصد بذلك الدستور أو النصوص الخاصة بالجماعات المحلية، لا سيما قانون الولاية وكذا مختلف النصوص التنظيمية المحددة لمجالات تدخلها خاصة تلك المتضمنة المشاريع والمخططات والبرامج التنموية، المسطرة في إطار سياسة التخطيط التي تنتهجها الدولة من حيث الأساس الدستوري لمفهوم التنمية من خلال مراجعتنا للدساتير.

وللإشارة فقط ونظرا للاختلاف القائم بين مصطلحي النمو والتنمية فكلا المصطلحين استخدما كمرادفين لبعضهما، خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير الى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك فروقات أساسية فيما بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير الى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة الى نمو الناتج القومي الإجمالي وحصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في مختلف المجالات؛

كما يفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، حيث يرى البعض أن التنمية تشير الى البلدان النامية والنمو يشير الى البلدان المتقدمة، هذا ويفرق البعض بين النمو والتنمية بالقول إن التنمية هي تغيير غير مستمر وفجائي في الحالة المسقرة، بينما فان النمو هو تغيير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل؛

باختصار إن عملية التنمية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فالتنمية أشمل وأعم من النمو، إذ أنها تعني النمو زائد التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا جانبا اجتماعيا.[1]

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 124، 125.

المطلب الثاني: مجالات وأهداف التنمية المحلية.

من خلال تعريفنا للتنمية بصفة عامة لمسنا كل الجوانب المختلفة للحياة، فلاحظنا اتساع مجالات ونطاق التنمية كتخصص، ليصل الى معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك الإدارية، حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط واتصالات قوية كالعلوم الأخرى، مما أدى الى بروز عدة مجالات للتنمية وتميزها بعدة أهداف.

1) **مجالات التنمية المحلية:** تمس التنمية المحلية عدة مجالات هي.

أ) التنمية الاقتصادية: ويقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في الدخل الفردي الحقيقي؛

إذا فغاية التنمية هي رفاهية الانسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا الى وضع مخططات، يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية، سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمّكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها.[1]

ب) التنمية الاجتماعية: يقصد بها الارتفاع في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية من خلال توليد فرص عمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة، الجرائم...الخ

كما تطمح التنمية الاجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل قطاع التعليم، الصحة البيئة؛[2]

ج) التنمية السياسية: تهدف الى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما، على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية و الدولية، و لا سيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و الأمة و المشاركة و توزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، و هذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الدار الجامعية الإسكندرية، 1990 ص 18.
[2] موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص34.

السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان .... الخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

د) التنمية الإدارية: ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة، لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة، تسعى الى تحقيق الأهداف والتطلع الى المزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية و تطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها و قدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها و تطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الإدارية.

هـ) التنمية الثقافية: من خلال تفعيل المحاضرات والندوات العلمية والأدبية والفنون والمسابقات العلمية.... الخ.

2) **أهداف التنمية المحلية:** تختلف أهداف التنمية المحلية باختلاف الهيئات المحلية (الولاية، البلدية ...) إلا أنها تتفق في مجملها على استكمال الإنجازات العديدة التي حققتها الخطط الوطنية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الحد من الفروق التنموية بين الولايات في الدولة؛

كما أن التنمية المحلية الناجحة هي التي تُبنى على أساس التخطيط العلمي الواعي والهادف الى اشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها:[1]

* حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والملاك المحلية وترشيد استعمالها؛
* دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع انشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الاسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود؛
* التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد؛
* ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعات الخصوصية التي تميز كل جهة؛
* ادخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية؛
* تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي؛
* وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات الاقطاعية الاقتصادية والاجتماعية؛

[1] احمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40، 2009.

* اقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات واشراكهم في الأعمال المراد القيام بها؛
* تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية؛
* ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة والترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية)؛
* محاربة الفقر والاقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة والمهمشة وادماجها في المجتمع؛
* القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل واخلاء سطوح وأقبية البنايات؛
* التصدي للآفات الاجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات .... الخ) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية.

إن ممارسة تنمية محلية هو العمل على بناء أساسات اقتصادية قوية لمنطقة محلية ما، ذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة، حيث يتم وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة، حيث تواجه التنمية المحلية اليوم مجموعة من المعوقات في طريق التنمية، وسوف نقسم هذه المعوقات الى مجموعات رئيسية تمثل المعوقات الاقتصادية والمعوقات الاجتماعية ومعوقات الحكومة ومعوقات دولية و في مايلي شرح موجز لكل من هذه المعوقات.

1) **المعوقات الاقتصادية:** وتنقسم الى مجموعة من المعوقات نذكر منها:[1]

أ) حلقة الفقر المفرغة: إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية، وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا، إن أصل الفكرة يعود الى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة الى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي، وان حلقة الفقر هذه تعمل من

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 152-155.

جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات)، لهذا فان هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر، سيما وأن للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل.

ب) محدودية السوق: إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية، وإذا كان على المؤسسات الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية ومنها التنمية المحلية؛

وينتقد البعض صحة هذه الفكرة بالقول بأن وفورات الحجم تظهر في بعض الصناعات وليس كلها، ثم إنه رغم تدني مستوى دخل الفرد في البلدان النامية لكن هناك أعداد كبيرة من السكان في بعض البلدان، مما يجعل حجم الدخل الكلي وبالتالي حجم الطلب كبيرا، إضافة الى ذلك فانه بسبب تخلف وسائل النقل والأنظمة التجارية في البلدان النامية فان هذه البلدان ليست لديها سوق واحدة متكاملة بل مجموعة من الأسواق المجزأة، وعليه من الممكن القول بأن محدودية السوق تمثل مشكلة لبعض الصناعات في بعض البلدان، وفي بعض الحالات النادرة يمثل السوق سببا رئيسيا لتعثر عملية التنمية.

ج) الازدواجية الاقتصادية: ويصف هذا المصطلح الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية، وأن مثل هذه المظاهر تترك أثارها على نمط ووتيرة التنمية، وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية، ولكنه بشكل عام فأنها تشير الى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها، و كذلك في العادات و التقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج.

د) محدودية الموارد البشرية: ويقصد به الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة بحيث تقف عائقا في وجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه، إضافة الى ذلك فان القيم التقليدية البالية والمؤسسات الاجتماعية التقليدية قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية فان البلدان النامية لا تستطيع استغلال رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب، لذلك فان محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيد على التنمية.

2) **المعوقات الاجتماعية:** إن منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع والذي يقود عادة الى أنظمة سياسية معينة إما أن تعيق أو أن تشجع النمو الاقتصادي الحديث، ولذلك فان لهذه القيم أثرا مباشرا على التنمية.[1]

أ) التنظيم: إن مفهوم المنظم والتنظيم طوره الاقتصادي الألماني (Schumpeter) والمنظم هو الشخص الذي يستخدم الاكتشافات الفنية أو الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل عملي في مصنعه وعمله؛

والمنظم هو الذي يحول الاختراع الى ابتكار من خلال تطبيق الاختراع بشكل عملي، وبذلك يؤثر على مجال التنمية؛

والبلدان النامية تفتقر الى المنظم (الريادي) وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين، وهذا ما يشكل عقبة أمام عملية التنمية.

ب) دوافع التنمية: إن توفر الدوافع لأمر ضروري لتحيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الانسان الى العمل والجد للوصول الى تحقيق الأهداف، ولذلك فان أهمية توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية لدى المجتمعات، وتجدر الإشارة الى أن سبب بروز العدد الكبير نسبيا من المنظمين لدى الأقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء ما من اجل التميز.

3) **المعوقات الحكومية:** تعتبر الحكومة عقبة أمام التنمية عندما تعجز على لعب دور الداعم النشط للتنمية، والأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها الحكومة في مضمار التنمية تتمثل في:[2]

أ) الاستقرار السياسي: يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمجتمعات المحلية، فاذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد فان النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وتوجه الثروات المحلية الى البنوك الأجنبية، أو الانغماس في الاستهلاك المظهري، وعليه فان عدم الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية.

ب) الدعم الحكومي للتنمية: إن القرار الخاص بتحقيق التنمية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو، وعليه فان تحقيق التنمية في المجتمعات النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، وإن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 157/156.
[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 158/157.

4) **المعوقات الدولية:** يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسة للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية، ذلك لأن البلدان الصناعية المتقدمة تخلق ضغوطا دولية تؤدي الى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية.

لهذا يؤكد البعض بأن العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح المجتمعات النامية.

لقد بينت كثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات والمجتمعات المحلية في العملية التنموية، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية المحلية الشاملة, ذلك لأن الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين ، تنبثق عنهم وهي الأقدر على الوقوف على الظروف و الحاجات المحلية، وإشراك السكان المحليين فكرا و جهدا في وضع البرامج الهادفة الى النهوض بالمجتمع المحلي و تنفيذها عن طريق إثارة الوعي و الاقناع بأهمية هذه البرامج و عوائدها على السكان المحليين و على الدولة كذلك.[1]

المبحث الثاني: التطلعات التنموية وعلاقتها بالتمويل والتكنولوجيا.

من أجل مواكبة التطورات التكنولوجيا والاستفادة منها لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات لابد من البحث عن مصادر التمويل بأقل تكلفة لتحقيق الأهداف المسطرة للخطط التنموية.

المطلب الاول: التطلعات التنموية.

ان الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن وهذا لن يحدث إلا بوجود أفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلي تتمثل في تدعيم الاستثمار المحلي وتفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية.

1) **تدعيم الاستثمار المحلي:** يعد الاستثمار المباشر أحد أشكال الاستثمار المحلي، ويهدف هذا الاستثمار الى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل، ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين متعددة منها الاستثمار المالي والأسواق المالية والتي تتعلق بشراء عدد السندات بنسبة فائدة مضمونة؛

إن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق في الجزائر بسب نقص الخبرات و التجارب في هذا الميدان، إلا أنه في ظل الاصلاحات الجارية و التي تمس القطاع المصرفي، ومع تبادل الخبرات الدولية فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر إيجابي وفعال يخدم أهداف التنمية وترقيتها و يحقق مكاسب وموارد مالية، تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج تنموية، و كذلك بإمكان الجماعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواص، و ذلك في

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 159.

إطار مشروع متجدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء كما يمكنها انشاء شركة تكون فيها هي المسير والمالك الوحيد، وتتحمل جميع المسؤوليات والأعباء والمخاطر التي تلقى على عاتقها، و يمكن أن تكون الجماعات المحلية مساهمة في شركة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأس مالها للجمهور، وفي هذه الحالة فإن الجماعات المحلية تصبح مسؤولة بحسب أهمية المؤسسة التي ساهمت بها في راس مال الشركة؛

إن قانون الاستثمار 93-12 أعطى الاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية، ويتجلى ذلك من خلال انشاء هيئات على المستوى المحلي والوكالة الوطنية للترقية "calbi" و"apsi " حيث تتكفل هاتين الهيأتين بما يلي:[1]

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية وضمان ترقية الاستثمارات؛
- توفير وإحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية (الاقتصادية، التقنية، التنظيمية) والمتعلقة بمجال استثماراتهم وطرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة؛
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أو المحلي؛
- تفعيل القاعدة في التنمية المحلية.

إن الاستثمار المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته وتدعيمه بشكل فعال وناجح في ظل ما تفتضيه متغيرات اقتصاد السوق والعولمة، وحرية التجارة والمنافسة الاقتصادية وهذا لكي تتحقق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة للوطن وهذا من خلال المرور على تطلعاتها وحاجاتها.

تحتاج الدول النامية دعما لاقتصاديات التنمية الاقتصادية أن تساهم جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول اليه؛

لابد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين واشراكهم في القرار المحلي كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياجاتها وامكانياتها للمواطنين قصد اشراكهم في الأعمال المسطرة؛

ومن ثمة يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية عبارة عن مؤسسات يقوم بتسييرها موظفوها حيث يسعون كلهم وجماعيا الى تحقيق الأهداف المشتركة التي تصبو لها الى تحقيق الصالح العام وتلبية حاجات المواطنين.

[1] موسى رحماني، وسيلة سبتي، مداخلة تسيير وتمويل الجماعات المحلية، في ضوء التحولات الاقتصادية، من موقع: dramoussan@wissal.dz.

2) تنمية القطاع الزراعي:

إن الاستراتيجية التي يجب أن تعتمد عليها الجماعات المحلية في تطوير النشاط الزراعي تتمثل فيما يلي:-[1]

* العمل على رفع الإنتاج باستخدام الطرق الحديثة؛
* الاستغلال الأمثل للإمكانيات الطبيعية (أراضي، مياه، .... الخ)؛
* تدريب اليد العاملة والرفع من خبرة الأفراد العاملين في القطاع؛
* المساهمة في توفير السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وبأسعار مناسبة؛
* تبني التقنيات الحديثة في الإنتاج؛
* توجيه الإنتاج لتلبية متطلبات الأسواق المحلية؛
* تشجيع الإنتاج التعاقدي مع المزارعين؛
* توفير الدراسات والمعلومات التسويقية للمنتجين؛
* توفير الخدمات التنظيمية وخدمات البنى التحتية مثل انشاء مخابر التأكد من النوعية والمخابر الزراعية والبيطرية؛
* اعتماد مواصفات ومقاييس الإنتاج الزراعي؛
* اصدار التشريعات اللازمة بما يتلاءم مع التشريعات الدولية والإقليمية والظروف المحلية؛
* تنظيم العمل والرقابة في كافة الأسواق؛
* توفير خدمات التخزين، التبريد والنقل؛
* انشاء وتوفير نظام للمعلومات والخدمات التسويقية؛
* تسهيل حركة التجارة الزراعية ودراسة الإمكانيات التصديرية المستقبلية حسب السلعة والسوق؛
* الحد من القيود والإجراءات البيروقراطية وغير الفنية على التجارة الزراعية؛
* تشجيع ودعم الصادرات الزراعية والزراعات الجديدة والعمل على فتح أسواق جديدة؛
* توفير مناخ ملائم لقيام التحالفات الاستراتيجية والشراكة بين المؤسسات المحلية والأجنبية في قطاع الزراعة الصناعية لأنه أمر يسمح باكتساب قدرات أداء وتكنولوجيات في زمن قياسي؛

ان دور الجماعات المحلية في مجال تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة الزراعية لم يعد ثانويا بل إنه دور جوهري، لأن الكثير من المشاريع الاستثمارية المهمة التي تحاول الاستثمار في هذا القطاع في الجزائر تصطدم دائما مع العوائق والحواجز وعدم التكيف الذي تتميز به هذه الجماعات المحلية

[1] عماري الجمعي، وسائل وسبل خلق ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضل التحولات الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، تيبازة، بتاريخ 23 ماي 2000.

في عملية التسيير وذلك لقلة خبرتها وانعدامها في بعض الحالات في ميدان ابتكار خيارات استثمارية جديدة؛

إن تحقيق التنمية الاقتصادية في ضل اقتصاد السوق لا يكون إلا بوجود تسيير محلي قادر على التكيف مع آليات تسيير اقتصاديات السوق.

3) **تنمية المجال الاجتماعي والثقافي:**

إن الهدف العام الذي تهدف إليه التنمية الاجتماعية هو الوصول بالمجتمع الى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية وذلك من خلال التوافق بين برامج التنمية والحاجات الأساسية التي يعبر منها باعتبار أن الفرد هو القادر على تحديد احتياجاته ومطالبه؛

فالتنمية الاجتماعية هي عملية توجيه طاقات الفرد وترشيدها لخدمة المجتمع وتطويره عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالصحة، التعليم النقل.... الخ، وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة؛

ولتحقيق هذه الأهداف لابد أن يكون هناك هيئات أو جمعيات تسهر على تلبية وتحقيق هذه الرغبات للمواطنين، وهنا يأتي دور الجماعات المحلية التي تقوم بوضع مخططات البرامج والمشروعات التي توصلها الى اتخاذ قرارات رشيدة لتحقيق التغيرات الاجتماعية؛[1]

4) **تفعيل القاعدة في التنمية المحلية:** لكي تتحقق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة للوطن لابد من المرور الحتمي بالقاعدة وذلك بالقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته.[2]

المطلب الثاني: علاقة التنمية بالتمويل المحلي.

إن الهدف النهائي لأي نظام للإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية بمعناها الشامل بأكبر معدلات ممكنة، فإن التنمية المحلية لكي تتحقق بمعدلات مرتفعة وبأفضل صور ممكنة فأنها في حاجة الى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، ويرجع ذلك الى العديد من العوامل التي سنتناولها في هذا المطلب.

1) **التنمية المحلية وضرورة توفر الموارد المالية:** ترتبط التنمية المحلية كهدف رئيسي لنظام الإدارة المحلية بضرورة تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية وإدارية وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التي لابد من إشباعها، ومع استمرار عملية التنمية فإن هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية. من هنا يتضح الارتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقيق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة ومدى توافر الموارد المالية.

[1] عماري الجمعي، مرجع سابق.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 184.

ومن هنا يتضح الارتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة ومدى توافر الموارد المالية؛

والأهداف الاجتماعية والسياسية والإدارية، كلها تحتاج الى المزيد من الموارد المالية، لكي تتحقق بالصفة المطلوبة وخاصة إذا كانت كل الآراء قد أشارت الى ضرورة توافر الموارد المالية المحلية يؤدي الى تحقيق تلك الأهداف؛

والخلاصة أن توافر الموارد المالية ينبع أساسا من أن العنصر المالي هو عنصر أساسي في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية الجماعات المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في مهامها الخاصة بتحقيق أكبر معدلات تنمية محلية ممكنة، يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية المتاحة، بل أن قوة الهيئات والتنظيمات المحلية في الدولة إنما تقاس بنسبة مالية المحليات إلى المالية العامة للدولة، أي بمدى إمكانية تحقيق التنمية المحلية لأهدافها بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية الذاتية بأكبر درجة ممكنة.

2) **ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية:** تشير الكثير من الدلائل والمؤشرات الى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المحلية وارتفاع تكلفة إقامة المشروعات التنمية المحلية في الكثير من أنظمة الإدارة المحلية المطبقة في الدول العالم المختلفة، وخاصة في الدول النامية؛

ولا شك أن هناك العديد من الأسباب وراء ارتفاع معدلات تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية، يمكن تقسيمها بصفة عامة الى أسباب وعوامل داخلية تخص البيئة الداخلية للتنمية المحلية على مستوى المحليات وتنحصر تلك العوامل تقريبا في زيادة الأجور وارتفاع أسعار الخامات ومستلزمات تقديم الخدمات... الخ، هذا بالإضافة الى تزايد الإهمال والتسيب في الكثير من الأحيان وقد يضاف الى ذلك سوء الإدارة وعدم كفاءتها في ترشيد التكلفة...الخ؛

وبالإضافة الى العوامل الداخلية التي تخص البيئة المحلية هناك العوامل الخارجية وتنقسم بدورها الى مجموعة عوامل تخص السياسات الاقتصادية والسياسية العامة والتي تشير الى الحكومة المركزية في الكثير من دول العالم، وكذلك بعض العوامل الخارجية التي تخص التغيرات في الاقتصاديات العالمية التي تؤثر بدورها على عناصر التكلفة الخاصة بالتنمية المحلية؛

ولا شك أن هذا الاتجاه يلقي بعبء كبير على القائمين بالإدارة المحلية في المحليات في مجال بذل أقصى الجهود لتعبئة تلك الموارد المالية المحلية لإحداث المزيد من التنمية المحلية، والبحث في أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد والبحث أيضا في حسن استخدامها في هذا المجال.[1]

3) **تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية:** تشير الكثير من الدراسات التي أجريت على أنظمة الإدارة المحلية أن هناك تزايد مستمر في اعتماد الجماعات المحلية على الإعانات الحكومية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 29-31.

المركزية في تقديم الخدمات المحلية وإقامة المشروعات الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية، ويترتب على هذا الاعتماد المتزايد على الحكومة المركزية في تمويل التنمية المحلية قبول الإدارة المحلية المزيد من الرقابة الحكومية المركزية مما ينقص من الاستقلال المالي المحلي، ونجاح الإدارة المالية المحلية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد المالية المحلية المتاحة يؤدي إلى تدعيم كيان نظام الإدارة المحلية والتقليل من حجم الإعانات التي تأتي من الحكومة المركزية بدفع المواطنين المحليين إلى المزيد من المساهمة في تمويل احتياجاتهم إما بالاشتراك الاختياري من جانبهم في تكاليف المشروعات المحلية والحرص على سداد القروض وعدم التهرب الضريبي الأمر الذي يساعد على تدعيم كيان الإدارة المحلية.[1]

ومن هذا المنطلق يمكن استنتاج أن التنمية المحلية، تحتاج الى المزيد من الموارد المالية، لتقليل الاعتماد المتزايد على الإعانات من الحكومة المركزية وتأكيد الاستقلال المحلي والكبرياء المحلي هذا من جانب، ومن جانب آخر الإسراع بمعدلات التنمية المحلية، ذلك أن الحكومة المركزية في اتجاهها الى تقليل الإعانات الحكومية المركزية، يمكن أن تبطئ من معدلات التنمية المحلية المطلوبة واذا رغبت الإدارة المحلية في عدم إبطاء عملية التنمية المحلية فإنها في هذه الحالة مطالبة بتعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية بكل الوسائل الممكنة في هذا المجال.

4) **ضرورة الإسراع بمعدلات التنمية المحلية:** تتزايد الحاجة الى الإسراع بعملية التنمية المحلية على وجه الخصوص في الكثير من الدول النامية، وتكتسب نظم الإدارة المحلية على مستوى المجتمعات المحلية عمقا خاصا باعتبارها الوسيلة الفعالة للإسراع بعملية التنمية المحلية ومن ثم زيادة معدلات النمو في المجتمعات المحلية وبالتالي تدعيم الجهود الخاصة بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة؛

وفي سعي الإدارة المحلية الى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان المحليات فإنها ترسخ عملية المشاركة بين الحكومة المركزية والمحليات في الإسراع بهذا التحسين، ذلك لأنه من الممكن تصور العديد من المشروعات الإنمائية التي يمكن أن تقوم بها الحكومة المركزية اعتمادا على الإعانات التي تخصصها للمحليات، نظرا للأعباء الكبيرة التي تلقى على تلك الحكومات فإن هذه المشروعات يمكن أن تؤجل لعدم توافر الموارد المالية اللازمة لها، ومن هنا يأتي دور المحليات في الإسراع بعملية التنمية على المستوى المحلي من خلال تعبئة الجهود الذاتية للأهالي على مستوى المحليات؛

وفي هذا الإطار إذا نجحت المحليات في تعبئة تلك الجهود الذاتية، فإنها تؤدي الى الإسراع بعملية التنمية المحلية في مجتمعاتها، ومن ثم زيادة معدلات التنمية على المستوى المحلي والتعجيل بحل المشاكل التنموية التي تعاني منها المحليات؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 32/31.

ومن هذه الزاوية فإن الإسراع بعملية التنمية المحلية، وزيادة معدلاتها يتطلب المزيد من الموارد المالية من خلال تعبئة كل الجهود وطرق أفضل السبل للوصول الى ذلك، وفي إطار أن عملية التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في الارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا وثقافيا؛

والخلاصة أن كل العوامل السابق تحليلها تشير هي وغيرها الى حاجة التنمية المحلية الى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، ولابد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول الى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق اهداف التنمية المحلية بفعالية وكفاءة.[1]

المطلب الثالث: التنمية المحلية وعلاقتها بالتكنولوجيا.

يثير موضوع العلم والتكنولوجيا اهتماما متزايدا ومتعاظما خاصة لدى الدول النامية، خاصة في ظروف التنمية المستدامة والمحلية باعتبارها القوى المحركة للتقدم الاقتصادي والتطور الحضاري في خضم التطورات العلمية والتكنولوجية، ونجد أن عملية التنمية هي المحرك لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني ويحتل العلم و التكنولوجيا المكانة الأولى و الرئيسية باعتبارهما المحرك الأساسي لتسريع هذه العملية ودفع عجلة تطورها الى الأمام، الأمر الذي يجعل تبني العلم و التكنولوجيا وما يتبعه و يترتب عليه من طرق انتاجية و أساليب وسائل علمية و معارف فتية، وتطبيقه لحل المعضلات التي تحدث خلال مسيرة التنمية ولننقل التكنولوجيا يجب تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها علميا، وبصورة عامة فإن انتقال التكنولوجيا و ذيوعها إنما هو عملية ثقافية واجتماعية وسياسية وليست مجرد تقليد صناعي للبلدان المتقدمة، وتعتبر التكنولوجيا وليدة واقع وظروف اقتصادية واجتماعية معينة، فالتكنولوجيا في الدول الصناعية قد ارتبطت وتفاعلت مع مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإنها نشأت بالاستناد الى بيئة متوازنة منحتها الدعم وأمدتها بعناصر التطور اللازمة و تكمن فوائد التكنولوجيا في النقاط الأساسية التالية: [2]

- زيادة الموارد الطبيعية عن طريق اكتشاف موارد جديدة؛
- اكتشاف استخدامات جديدة للموارد الموجودة؛
- زيادة انتاجية الموارد الموجودة؛
- اكتشاف طرق انتاجية جديدة وخلق مجموعة من مرافق البحث والتدريب كالمختبرات والمؤسسات الهندسية؛
- تكوين المهارات البشرية من علماء، باحثين، مهندسين وذلك لتكييف تقنيات الإنتاج، وادخال التعديلات الضرورية عليها وتكييفها مع ظروف وتطبيقات التقنيات المستوردة؛

[1] عيد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مرجع سابق، ص34/33.
[2] منى بنت راشد الغامدي، رؤية في قضية نقل التكنولوجيا الى العالم النامي، مطبعة مكتبة التربية العربي لدول الخليج، السعودية، 2001.

- تعزيز المهارات المحلية اللازمة لبناء أسس القدرات الفنية المستقلة التي لا يمكن بدونها تحقيق عملية تنمية سليمة؛
- يسمح الابتكار التكنولوجي من جهة بإبدال رأس المال الطبيعي برأس مال منجز ومتراكم وتقليص الحماية على رأس المال طبيعي من خلال رفع الفعالية الاقتصادية للأساليب الفنية والمنتجات الصناعية؛

تؤدي التكنولوجيا الحديثة الى زيادة الدقة في الانتاج من خلال الالتزام بالمقاييس والمواصفات المحددتين وفق اصول علمية واضحة.

إن تقنيات المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للمعلومات العالمية الجديدة هي تقنيات توليدية وتحويلية ولها تأثيرات سلبية وإيجابية على التنمية المحلية، وثمة نقاش دولي مستمر حول الطرق التي تستطيع بها الدول النامية الاستفادة من ثورة المعلومات؛

لقد دعمت مؤسسات البلدان النامية تطور بنيتها التحتية المعلوماتية لعدة عقود، وشمل هذا الدعم إنشاء خدمات المعلومات على كل المستويات المشتركة، الوطنية، الإقليمية والدولية بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات في العالم، وتعليم وتدريب اختصاصيين ومستخدمي المعلومات وخلق خطط ومناهج المعلومات التي تعد مصدرا أساسيا للتنمية المحلية.

المبحث الثالث: برامج التنمية المحلية.

يتعين على الولاية باعتبارها مكانا لالتقاء التطلعات الاقتصادية والاجتماعية أن تقوم بإعداد مخطط للتنمية الاقتصادية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون الولاية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك برامج تنموية مختلفة وهي تتميز أساسا بما يلي:

– مرونة العمليات المسجلة استجابة لاحتياجات تجهيز الولايات التي تواجه بدورها الاحتياجات الضرورية للمواطنين.

– إقليمية البرامج على مستوى الولاية كجماعة محلية، وكقاعدة أساسية للدولة.

– البعد الجواري.

يستدعي تعدد البرامج اعتماد عدة أشكال للتمويل، سواء على شكل تمويل نهائي للدولة أو على شكل تمويل ذاتي أو إعانات، غير أنه يجب على الولاية إدماج وتدعيم نشاطات المبادرات الخاصة وذلك من أجل تنويع مصادر تمويل تنميتها. كما يجب عليها من جهة أخرى الأخذ بعين الاعتبار الدور البارز للمدن وحتمية التنمية الحضرية مع السهر على تحسين الاقتصاد المحلي، وهذا يشكل جزء من صلاحيات الوالي باعتباره ممثلا للدولة بحيث يقوم بالسهر على ديمومة عمل السلطات العمومية في مجال التنمية[1].

[1] مذكرة تقديمية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وثائق إدارية

المطلب الأول: الغايات الاقتصادية والاجتماعية للبرامج.

لتجسيد عملية التنمية والاستفادة من ميزانية الولاية على المستوى المحلي لابد من وضع وإعداد خطط وبرامج تنموية في جميع المجالات لأنها الخطوة الرئيسية لدفع عجلة التنمية، وتهدف هذه البرامج لتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية يمكن توضيحها فيما يلي:

– تجهيز مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوارية: أي تحضير المراكز للقيام بعملية التنمية وترقية الخدمات والوسائل التي تساعد على تحقيقها، والعمل على تقليل الهوة بين الإدارة والمواطنين وتضافر الجهود بينهما كبناء المساجد.

– تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية: وذلك من خلال اختيار المشاريع التنموية التي يحتاجها سكان الولاية واستغلال الأموال العامة في الاحتياجات الضرورية لهم.

– تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص: والمتمثلة في تهيئة التجمعات السكانية والأحياء العمرانية كإنشاء ملاهي خاصة بالأطفال، وتحسين مظهر الحدائق العمومية وزيادة مساحتها، وهذا من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وتقديم التسهيلات اللازمة له كمنح القروض والإعفاء المؤقت من الضرائب حتى يتم الاستفادة منها محليا.

– تحسين ظروف حياة المواطنين: ويكون ذلك عن طريق شق الطرقات وفك العزلة عن المناطق النائية...الخ.

– تحقيق التوازن الجهوي بين الولايات: وذلك للقضاء على الفوارق الاجتماعية بين الولايات عن طريق تقديم منح معادلة التوزيع من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية للولايات الفقيرة.

– الدعم والمساندة لبرامج الإنعاش الاقتصادي خاصة في مجال التشغيل: بما أن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمس جميع القطاعات فإنه يسمح بفتح مناصب شغل جديدة للشباب كعقود ما قبل التشغيل لخريجي الجامعات والعمال المدرجين في الشبكة الاجتماعية كعمال النظافة[1].

المطلب الثاني: نمطية البرامج.

يتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، برامج التجهيز وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى الصناديق الخاصة.

1) **برامج التجهيز:** حسب ما قضت به المادة 5 من المرسوم رقم 81 / 380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD والأخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD وسنوضح كل من المخططين فيما يلي:[2]

[1] مذكرة تقديمية، مرجع سابق.

[2] موسى رحماني، وسيلة سبتي، مرجع سابق، ص 7

أ) المخطط القطاعي للتنمية PSD: هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط بإسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه وكذلك يكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات إليها، ويوجد نوعين من هذا المخطط:

* المخطط القطاعي الممركز: حسب ما نصت عليه الفقرة (أ) من المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 98 – 227 فإن هذا المخطط يكون تابع للإدارة المركزية حسب مختلف قطاعات النشاط والتي تمثلها الوزارات الموجودة على مستوى الحكومة، فهذه المخططات أو المشاريع هي نفقات متعلقة بالتجهيزات العمومية تقدمها الوزارات للمديريات التابعة لها، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والموضوعة تحت وصايتها أو المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي، حيث تقوم هذه الوزارات بتقديم الدعم أو الغلاف المالي لهذه المشاريع وتراقب سير الأعمال بها حتى تتم عملية الإنجاز، فمثلا وزارة الفلاحة تسطر مشروع فلاحي معين لصالح مديرية الفلاحة وتقوم بدعمه ماديا ومتابعته رقابيا.[1]
* المخطط القطاعي غير الممركز: يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التوازنات الجهوية حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة.[2]

كما تخص هذه البرامج القطاعية برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي والتي تبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة ويبرز هذا المقرر في الملحق المحتوى المادي للبرنامج المعتمد أو المقاييس أو المؤشرات الأخرى.

ب) المخطط البلدي للتنمية PCD: هو عبارة عن مخطط شامل في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنتاج والتجهيزات التجارية وتنص المادة 86 من القانون 90 – 08 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.[3]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 98 -227 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق لـ 13 يوليو 1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز المادة 9 الفقرة (أ) ص 8.
[2] نفس المرجع، المادة 4 الفقرة (ب)ص 8.
[3] موسى رحماني، وسيلة سبتي، مرجع سابق، ص 8.

2) **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية سنة2001 يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المنشآت والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، ويهدف إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وإنعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة، ويخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي، إلا أنه يوجد اختلاف وحيد يكمن في أن اعتمادات الدفع لا تلغى بانتهاء السنة المالية وإنما توضع على مستوى الحساب الخاص رقم 322001 المفتوح لدى أمين الخزينة للولاية.[1]

3) **الصناديق الخاصة:** أنشأت هذه الصناديق بموجب أحكام مختلفة لقوانين المالية قصد التكفل بخصوصيات قطاعية أو إقليمية معينة؛

تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة بالمقارنة مع الولايات الأخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية.

ومن بين هذه الصناديق ما يلي:

* صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى.
* صندوق الضبط والتنمية الفلاحية.
* الصندوق الوطني للطرقات.
* الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.

صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى: يفتح حساب تخصيص خاص بالخزينة تحت رقم 012 –302 عنوانه صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى.

ويقيد في هذا الحساب ما يلي:

1 –في باب الإيرادات

* مساهمة الاحتياطي القانوني للتضامن المؤسسي بموجب المادة 162 من قانون رقم 82 –14 المؤرخ في 30 ديسمبر 1982 والمتضمن قانون المالية لسنة 1983.

* مساهمة المؤمن لهم بنسبة 1% من مبلغ العلاوات الصافية بعنوان جميع عمليات التأمين باستثناء تلك المتعلقة بالسيارات، المخاطر الزراعية وأخطار الأشخاص والقرض.

* المساهمة من هيئات التأمين التي تمارس العمليات المشار إليها أعلاه والمحددة بنسبة 10% من الأرباح.

* حاصل الغرامات المطبقة لعدم احترام الواجبات القانونية للتأمين باستثناء التأمين على السيارات.

* جميع الموارد الأخرى والمساهمات والإعانات.

[1] مذكرة تقديمية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مرجع سابق.

2 –في باب النفقات: يسجل في هذا الباب ما يلي:

* التعويضات المدفوعة لضحايا الكوارث الطبيعية.
* النفقات الخاصة بدراسات الأخطار التكنولوجية الكبرى.
* مصاريف تسيير هذا الصندوق والملفات المتعلقة بالكوارث.
* النفقات التي قامت بها المصالح العمومية لنجدة ضحايا الكوارث الطبيعية على وجه الاستعجال.
* دفع لفائدة الهلال الأحمر الجزائري للنفقات التي نفذت في إطار منح المساعدات الإنسانية المقررة من طرف الحكومة للدول الأجنبية التي تعرضت إلى الكوارث.

الآمر بالصرف لهذا الحساب هو الوزير المكلف بالجماعات المحلية.[1]

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: لقد عوض الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق لضمان سعر الإنتاج الفلاحي تحت حساب تخصيص الخاص رقم 067 –302 والآمر الرئيسي بالصرف لهذا الحساب هو الوزير المكلف بالفلاحة ويفتح في سجلات الخزينة الرئيسية ويقيد فيه ما يلي:

1 –في باب الإيرادات

* تخصيصات ميزانية الدولة
* موارد شبه جبائية
* موارد التوظيف
* الهبات

كل الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع.

2 –في باب النفقات

* الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تسويقه وتخزينه وحتى تصديره.
* الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية لوسائل الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الحيوانية والنباتية.
* الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي.
* الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
* الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
* تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

[1]) قانون رقم 99 -11 المؤرخ في 15 رمضان 1410 الموافق لـ 23 ديسمبر 1999 يضم قانون المالية 2000 المادة 23 / 75 / 76.

ويستفيد من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية الفلاحون والمربون المهنيون بصفة فردية أو منظمة في تعاونيات وتجمعات أو جمعيات مهنية والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ميدان خدمات الإنتاج الفلاحي والتحويل والتسويق والتصدير للمنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية.

كما يمكن للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أن يتكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والإرشاد وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع التي لها علاقة بالموضوع.[1]

الصندوق الوطني للطرقات: يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم **100 -302** عنوانه "الصندوق الوطني للطرقات" ويقيد في هذا الحساب:

1 –في باب الإيرادات

* ناتج الرسوم الخاصة المحددة بموجب قوانين المالية.
* الإعانات المحتملة التي تقدمها الدولة والجماعات الإقليمية.
* الهبات.

2 –في باب النفقات

* المساهمات بعنوان صيانة شبكة الطرقات الوطنية والحفاظ عليها.

الآمر بالصرف لهذا الحساب هو الوزير المكلف بالأشغال العمومية.[2]

الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة: يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم **101-302** عنوانه "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة" ويقيد في هذا الحساب ما يلي:

1 –في باب الإيرادات

* الإعانات التي تقدمها الدولة.
* ناتج الرسوم المطبقة على الأجهزة المستهلكة للطاقة.
* ناتج الغرامات المنصوص عليها في إطار القانون المتعلق بالتحكم في الطاقة.
* ناتج تسديدات القروض غير المأجورة، المرخص بها في إطار التحكم في الطاقة.
* كل الموارد والمساهمات الأخرى.

2 –في باب النفقات

* تمويل النشاطات والمشاريع المسجلة في البرامج المتعلقة بالتحكم في الطاقة.
* منح قروض غير مأجورة مرخص بها لفائدة الاستثمارات ذات الفعالية الطاقوية وغير مسجلة في البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة.
* منح ضمانات للسلفات المقدمة من البنوك أو المؤسسات المالية.

الآمر بالصرف لهذا الحساب هو الوزير المكلف بالطاقة.[3]

[1] قانون رقم 99 -11 مرجع سابق مادة 94 ص 76 / 77
[2] المرجع السابق، مادة 90 ص 73
[3] قانون 99 -11 مرجع سابق المادة 90 ص 73.

المطلب الثالث: تحضير وتنفيذ المخططات الولائية للتنمية.

تعتبر المخططات الولائية الأداة الأنسب للقيام بعملية التنمية المحلية لما تتضمنه من أهداف كالتكفل بالحاجيات الأساسية للمواطنين من خلال تزويدهم بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، التنمية الحضرية، فك العزلة عن المناطق النائية...الخ.

يجب أن يكون للمخطط التنموي بعد محلي يتمثل فيما يلي:

- يؤكد سياسة اللامركزية.
- يشكل أداة دعم للتنمية الوطنية.
- يحسن مستوى تقديم الخدمة العمومية.
- يشجع تطوير التضامن المحلي.
- يكون محل اهتمام مختلف القطاعات.

ولضمان سيرورة تحضير وتنفيذ المخططات التنموية لابد من المرور بالمراحل التالية:

1) **ملائمة النشاطات:** قبل البدء في إعداد الخطة العامة يحتاج النشاط لعدة دراسات وأبحاث لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي لبيان تطور هذه النواحي في الماضي والصورة التي يمكن أن يكون عليها في المستقبل، ويختص المجلس الشعبي الولائي في موضوع ملائمة النشاطات الواجب القيام بها وتكون الدراسة مبنية على ما يلي:
   - التعبير عن احتياجات الجماعة المحلية؛
   - الوضعيات الاستعجالية؛
   - التكامل والتوافق مع البرامج الأخرى؛
   - مطالب المواطنين؛

   وترتب هذه النشاطات حسب درجة الأولوية طبقا للتوجيهات الوطنية، وخصوصيات إقليم الولاية وتحتاج إلى بيانات دقيقة ومجهودات شاقة بصدد جمعها وتبويبها والاستفادة منها. لذلك نجد أن هذه الدراسات تستغرق في العادة وقتا طويلا في إعدادها حتى تصبح أساسا صالحا لوضع خطة اقتصادية سليمة.

2) **تحضير وإعداد وتسجيل المخططات الولائية للتنمية:** يتألف برنامج المخططات الولائية من مجموعة أعمال محددة ومعتبرة ذات أولوية والمجسدة بمقترحات مشاريع يستوجب إلمامها، ويتطلب هذا المشروع دراسة مسبقة من خلال:

   * معرفة المحيط البشري والمادي على أساس بنك معلوماتي إحصائي واقتصادي أي القيام بعمليات الإحصاء الدورية للسكان وتقييم الإمكانيات المادية للولاية.

* توفير الأرضيات العقارية الملائمة طبقا لأدوات التعمير والتخطيط الجغرافي أي القيام بدراسة تقنية معمقة لأرضية المشروع لمعرفة مدى صلاحياتها لذلك، وتمر إجراءات التحضير والتسجيل بالمراحل التالية:

• ضبط قائمة مقترحات المشاريع أي جمع كل المشاريع المراد إنجازها في قائمة محددة وترتيبها حسب الأولويات.

• مشاركة المصالح التقنية لضمان تحقيق وحسن سير المشروع عند إنجازه.

حيث تقوم هذه المصالح بدراسة المشروع في حد ذاته وهل يتماشى مع المتطلبات والشروط المحددة له من خلال رقابة قبلية وميدانية للمشروع في مختلف مراحل الإنجاز. [1]

3) **تنفيذ ومتابعة البرامج:** في البداية يتم اختيار المتعاقد المكلف بالإنجاز ضمن الإطار التنظيمي المحدد في قانون الصفقات العمومية، ويتم ذلك بمتابعة مكتب الدراسات أو القسم الفرعي التقني المختص قطاعيا، وبعد الإقرار بإنجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية التي توضع تحت تصرف المسير لتسوية وضعيات الأشغال، يرسل المسير (الوالي) إلى أمين خزينة الولاية حوالات الدفع المتعلقة بالمشروع.

4) **استلام المشروع وإقفال العملية:** بعد إتمام المشروع يتم تسجيله على أساس ملف تقني ويسلم إلى المصالح المعنية، وذلك عن طريق محضر تسليم مؤقت تعده الإدارة المعنية في الولاية ومكتب الدراسات والمؤسسة أو المقاولة المعنية، حيث تتأكد المصالح التقنية من مطابقة المشروع المنجز للمواصفات وبعدها يتم إعداد محضر التسليم النهائي من قبل نفس المصالح السابقة. وبعد ذلك يتم إعداد حوالات الدفع وتكون مرفقة بنسختين من الصفقة ونسختين من الأمر المصلحي، نسختين من وضعية الأشغال، نسختين من شهادة الدفع، نسختين من بطاقة الالتزام حيث يتأكد المحاسب من صحة الحوالة ومطابقتها للقوانين المعمول بها، وبعدها تتم عملية الدفع ويحتفظ المحاسب بنسختين من الحوالة (البيضاء والصفراء) ويعيد الزرقاء للولاية بعد تأشيرها لإثبات عملية الدفع وبعدها تقفل العملية.[2]

[1] مذكرة تقديمية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مرجع سابق.
[2] مذكرة تقديمية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مرجع سابق.

خلاصــة الفصــل.

من خلال تناولنا لموضوع التنمية قمنا بإبراز مفهومها ودورها في النهوض بالمجتمع حيث تطرقنا لمختلف المجالات المتعلقة بها بالإضافة إلى ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة بأقل التكاليف لإنجاح عملية التنمية وكذلك دور التكنولوجيا في ذلك.

عملية التنمية تتم وفق برامج وخطط تنموية متنوعة تكون لها أهداف وغايات، وهذه البرامج تمر عبر عدة مراحل أولها دراسة مدى ملائمة هذه البرامج للاحتياجات المطروحة ثم بعدها تتم عملية الإعداد والتحضير والتنفيذ، وبعد الانتهاء من عملية الإنجاز يتم تسليمها على شكل هياكل تحقق الصالح العام.

هذا كل ما يتعلق بالتنمية المحلية من الجانب النظري، أما من الجانب التطبيقي فسنتطرق الى ذلك في الفصل الثالث عن طريق دراسة ميدانية على مستوى ولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في ولاية ميلة.

الفصل الثالث: .....دراسة تطبيقية في ولاية ميلة

تمهيد الفصل:

لقد تعرفنا من خلال الفصلين السابقين الى كل ما يخص الولاية والهيئات التابعة لها، وإيرادات ونفقات الولاية بشرح مفاهيمها والتعريف بمصادر هذه الإيرادات، والى كيفية وضع ميزانية الولاية من خلال عملية تقديرها، تحضيرها وتنفيذها بجانبيها المتمثلين في الإيرادات والنفقات ثم تطرقنا الى علاقة التنمية المحلية بالتمويل المحلي وشرحنا برامج التنمية المحلية وكذا عرفنا ببرامج التنمية المحلية، كل هذا كان من الجانب النظري لذا وجب علينا إسقاط كل ما تم شرحه في السابق نظريا على الجانب العملي والواقعي للولاية وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا الفصل من خلال دراسة تطبيقية لحالة ميزانية ولاية ميلة، بحيث سنقوم بدارسة وعرض تقديرات إيرادات ونفقات الولاية مع التحليل والتعرف على أهم مصادر إيرادات ولاية ميلة ومدى مساهمتها في التنمية المحلية، وفي الأخير سنقوم بعرض أهم العوائق التي تواجهها ولاية ميلة واقتراح بعض الحلول لها.

المبحث الأول: ولاية ميلة.

لأن تاريخ أي أمة يمثل هويتها، وحتى لا تمحى هوية الأمة من ذاكرة أبناءها يجب التذكير دائما بالأحداث التاريخية التي مرت بها الامة، وهذا ما سنقوم به حيث سنتعرف على تاريخ ولاية ميلة عبر لمحة تاريخية وما يميز ولاية ميلة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول مدينة ميلة.

مرت ميلة بعدة حضارات عبر العصور، واختلفت تسميات المدينة باختلاف الحقبة التاريخية التي تعيشها كما يلي:[1]

1. **أصل التسمية:** ذُكرت ميلة في العديد من المنقوشات الأثرية بعدة تسميات منها (Mila, Milev, Mulium, Moluim, Médius, Milo, Milah)، وأما عن أصل التسمية فقد اختلفت الآراء والتأويلات، ولكن اتفق جل الباحثين على أن أصلها أمازيغي –ميلاف– وتعني الألف ساقية أو الأرض المسقية، وميلو تعني الظل في اللغة الامازيغية، وميديوس تعني المكان الذي يتوسط عدة أمكنة وهو مشتق من موقعها الجغرافي حيث تتوسط أهم المدن القديمة.
2. **ميلة تاريخيا:** يرجع تاريخ ميلة الى العصر الحجري الحديث، حيث يوجد بالولاية أحد أهم مواقع ما قبل التاريخ، نخص بالذكر موقع مشتى العربي قرب مدينة شلغوم العيد الذي يعود تاريخه الى الحضارة القفصية في شمال إفريقيا، أما على مستوى مدينة ميلة فقد تم اكتشاف أدوات صوانية في السهل الشمالي الغربي الممتد ما بين المدينة القديمة وواد بوخنزير وواد مخزود؛

تعاقبت على ميلة أربع عهود متتالية هي: العهد المسيحي المتمثل في (العهد الروماني الوندالي، البيزنطي) والعهد الثاني وهو إبّان الفتح الإسلامي، وثالث العهود هو العهد التركي أو العثماني، ثم العهد الرابع إبّان الحقبة الاستعمارية وسنتطرق بشرح مختصر للعهود السابقة كمايلي:

أ) ميلة في العهد المسيحي: تعاقبت على مدينة ميلة في هذه المرحلة عدة حضارات، كانت البداية بالحضارة الرومانية حيث قام الرومان باحتلال مدينة سرتا (قسنطينة حاليا) سنة 112 قبل الميلاد، ليمتد سلطانهم فيما بعد الى المناطق والمدن التابعة لها ولا سيما القريبة منها كميلة، تميزت مدينة ميلة خلال الاحتلال الروماني بالبناء والتشييد حيث قام الرومان بالتخطيط لمدينة حضرية عمرانيا لتصبح فيما بعد مركز استراتيجي هام؛

[1] الموقع الرسمي لولاية ميلة، http://www.wilayademila.org.

بعد انحطاط الإمبراطورية الرومانية وانشقاقها، زحف الوندال الى بلاد المغرب ومكثوا في الإقليم الشرقي حوالي قرن من الزمن، ويحتمل أن ميلاف قد أُخضعت سنة 445 م من طرف القائد الوندالي بيليزار الذي جعلها مركزا لمراقبة باقي الأقاليم المجاورة؛

بعد سنة 539م استولى البيزنطيون على المدينة، حيث جددوا بناء أسوارها وابوابها ومنشآتها العمرانية، ونظرا لأهميتها الدينية والاستراتيجية، جعلوا منها المدينة القلعة، حيث تم بناء السور المحيط بالمدينة وطوله 1200م ودعمه بـ 14 برج مراقبة، وعرفت هذه الحقبة اضطهادا شديدا لسكان المدينة وإرهاقهم بالضرائب والغرامات الباهظة، مما جعل السكان يثورون على البيزنطيين في المدن والقلاع والحصون والمزارع، غير أن هذه الثورات المتكررة لم تتمن من إزالة الاحتلال البيزنطي واستمر الوضع على حاله حتى الفتح الإسلامي.

ب) ميلة إبان الفتح الإسلامي: في سنة 674م أي سنة 55هـ دخل الصحابي الجليل أبو المهاجر دينار ميلة فاتحا، بعد أن حاصرها حصارا محكما وأقام عند منافذها وقطع عن أهلها الماء حتى استسلموا له، فسقطت في يده ودخلها منتصرا وقام بعد ذلك ببناء أول مسجد في الجزائر والثاني في بلاد المغرب بعد مسجد عقبة بن نافع في القيروان التونسية، على أنقاض الكنيسة الرومانية، هذا وقام الصحابي أبو المهاجر دينار باختيار ميلة لتكون مقر العمليات الحربية في المغرب الأوسط ونقطة اشعاع للفكر الإسلامي الجديد وقد اختارها لأنها تقع بين التجمعات السكانية الكبيرة، وتتوسط مدن الشرق الجزائري وأكبر القبائل البربرية من جهة، والمغرب الأوسط وافريقيا من جهة أخرى.

ج) ميلة في العهد العثماني: بعد اعلان الجزائر تبعيتها للخلافة العثمانية سنة 1516م، شهدت تغيرات إدارية، حيث أصبحت ميلة تابعة الى بايلك الشرق، وتخضع لسلطة داي قسنطينة وتذكر المصادر أنها كانت تلعب دورا اقتصاديا هاما فهي مخزن الداي، وقد عمل العثمانيين على إصلاح مبانيها ومساجدها، كالرحمانية والقصبة والأسوار والقلاع، وتميز عمرانها في هذا العهد بجمعه بين الطابع العربي الإسلامي والتركي، في حين عرفت التجارة والفلاحة والصناعة والفنون ازدهارا خاصا بهذا العهد أيضا.

د) ميلة في عهد الاحتلال الفرنسي: احتل الفرنسيون مدينة ميلة في 4 جويلية من سنة 1837م وقد أظهر سكانها مقاومة عنيفة للاستعمار، حيث نشبت عدة ثورات استمرت حوالي 17 سنة من بداية سنة 1849م الى غاية 1865م؛

ومع انطلاق الثورة التحريرية سنة 1954م، كان لميلة الحضور البارز مثل مختلف مناطق الجزائر في كل احداث الثورة، على مدى سبع سنوات ونصف، فقد كانت الولاية حاضرة في هجومات 20 أوت 1955م، وإضراب الثمانية أيام سنة 1957م والمظاهرات الشعبية عامي (1960، 1961) التي شهدتها أغلب القرى والمدن بتراب الولاية؛

هذا وعرفت الولاية سقوط أول شهيد للثورة التحريرية على أرضها سنة 1954م بالضبط يوم 21 ديسمبر وهو الشهيد مغلاوي مسعود.

المطلب الثاني: موقع ولاية ميلة.

ميلة هي ولاية تتميز بطابعين حضري وريفي معا، تقع شمال شرق الجزائري تبلغ مساحتها حوالي 3480،45 كم^2 بتعداد سكاني قدّر سنة 2009 بـ 950،806 نسمة، تحدها من الشرق ولاية قسنطينة ومن الغرب ولاية سطيف، ومن الشمال ولاية جيجل، ومن الشمال الشرقي ولاية سكيكدة، ومن الجنوب ولاية باتنة، ومن الجنوب الشرقي ولاية أم البواقي.

تتكون ولاية ميلة من 13 دائرة و 32 بلدية وهي موضحة في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(3-1): دوائر وبلديات ولاية ميلة.

الرقم	الدائرة	البلديات التابعة لها
1	ميلة	ميلة –عين التين –سيدي خليفة.
2	شلغوم العيد	شلغوم العيد –عين الملوك –وادي العثمانية.
3	دائرة فرجيوة	فرجيوة –يحي بن قشة
4	دائرة القرارم قوقة	القرارم قوقة – حمالة
5	دائرة واد النجاء	وادي النجاء – احمد راشدي – زغاية
6	دائرة الرواشد	الرواشد – تبرقنت
7	دائرة ترعى باينان	ترعى باينان – عميرة اراس – تسالة لمطاعي.
8	دائرة تسدان حدادة	تسدان حدادة – مينار زرزة.
9	دائرة عين البيضاء حريش	عين البيضاء احريش – العياضي بارباس.
10	دائرة سيدي مروان	سيدي مروان – الشيقارة.
11	دائرة التلاغمة	التلاغمة – وادي سقان – المشيرة.

[1] وثائق إدارية، مقر ولاية ميلة.

12	دائرة بوحاتم	بوحاتم – دراجي بوصلاح.
13	دائرة تاجنانت	تاجنانت – بن يحي عبد الرحمان – أولاد خلوف.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق إدارية لولاية ميلة.

1. **ميلة اقتصاديا:** تصنف ولاية ميلة على الصعيد الاقتصادي على كونها ولاية فلاحية، من خلال وجود بعض الوحدات الاقتصادية العمومية والخاصة ولا سيما في المنطقة الجنوبية من الولاية وكذا مساحات المبادلات التجارية مثل سوق الجملة للخضر والفواكه وسوق الجملة للمواد الغذائية في شلغوم العيد؛

أما التراث الغابي في الولاية، فإنه يغطي أكثر من 33,394 هكتار وهو ما يمثل 10% من المساحة الإجمالية للولاية، وتتمثل الأشجار الغالبة على هذا التراث الغابي في الصنوبر الحلبي وبلوط الفلين والصنوبر الأخضر.

2. **المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية والاجمالية:** تتكون شبكة الطرق في الولاية من 310 كلم من الطرق الوطنية، و259 كم من الطرق البلدية؛

قطاع الصحة يضم 5 مستشفيات، 9 عيادات متخصصة التخصصات، 134 قاعة علاج.

3. **القدرات والنشاطات السياحية:** يوجد في ولاية ميلة العديد من المواقع الأثرية الشاهدة على مختلف الحضارات التي تعاقبت في تاريخها، ومن ضمن هذه الأثار يجدر ذكر مدينة ميلة القديمة ومسجد مدينة ميلة القديمة ومسجد سيدي غانم ومصدر الحمام الروماني في عين البلد.

ومن ضمن القدرات السياحية أيضا نذكر موقع بني هارون الذي يمتد على مساحة 1000 هكتار تقريبا، لما يمثله من مقومات سياحية كبيرة ومتنوعة زاخرة.[1]

المطلب الثالث: التنظيم الهيكلي لولاية ميلة.

تعددت التعريفات الخاصة بالهيكل التنظيمي وذكره علماء الإدارة في أكثر من صيغة، وتتمحور أغلب التعريفات على أنه شكل وإطار التسلسل الإداري للمؤسسة يوضح فيه مواقع وارتباطاتها الإدارية والعلاقات بين الأفراد كما يوضح خطوط السلطة والمسؤولية داخل التنظيم، حيث يستطيع الناظر الى الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة التعرف على الوحدات والاقسام داخل المؤسسة والمسؤوليات والسلطات فيها؛

[1] وثائق إدارية، مقر ولاية ميلة.

هذا وتنص المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 215-94 المؤرخ في 23 جويلية 1994م والذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، تنص على مايلي: " تشتمل الإدارة العامة للولاية الموضوعة تحت سلطة الوالي كمايلي: الأمانة العامة، الديوان، المفتشية العامة.

اذن فالهيكل الإداري للولاية يتكون من: الوالي، الأمانة العامة، المفتشية العامة، مديرية الإدارة المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة؛[1]

1. **الوالي:** وهو ممثل الدولة ومندوب الحكومة على مستوى الولاية، يسهر على ممارسة مهامه في حدود اختصاصه على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها.
2. **الديوان:** هو هيئه تحت اشراف الوالي مباشرة، وتحت رئيس الديوان مكلف بالعلاقات الخارجية والبروتكولات والعلاقات مع أجهزة الاعلام والصحافة وأنشطة مصلحة الاتصالات السلكية واللاسلكية، هذا ويساعد مدير الديوان سبعة مساعدين.
3. **الأمانة العامة:** وهي تحت اشراف السيد الوالي، يرأسها الأمين العام للولاية وتتكون من ثلاث مصالح وحسب المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي رقم 94-215 تتمثل مهام الأمين العام فيما يلي:

- السهر على ضمان استمرارية العمل الإداري؛
- متابعة عمل مصالح الدولة الموجودة على مستوى الولاية؛
- تنسيق أعمال المديرين في الولاية؛
- تنشيط الهياكل المكلفة بالتوثيق والارشيف والتركيب والتنسيق فيما بينها.

وتتكون الأمانة العامة من ثلاث مصالح وهي:

أ) مصلحة التوثيق والتلخيص: وتتكون مصلحة التوثيق والتلخيص من مكتبين.

- مكتب التوثيق وبنك المعلومات: هو المكتب الذي يهتم بجمع ونشر واستغلال كل وثيقة إدارية نشريه والتي بإمكانها أن تقدم منفعة الى المديريات التنفيذية الولائية.
- مكتب التلخيص: يقوم بالجمع والتحليل لغرض التنسيق بين البرامج والنشاطات السنوية للمديريات الولائية وتنظيم سير المعلومات، وجمع التقارير وحصائل النشاطات السنوية وتحليلها وتلخيصها.

ب) مصلحة التنظيم والتنسيق: وتتكون من ثلاث مكاتب.

[1] وثائق إدارية، مصلحة المستخدمين، مقر ولاية ميلة.

- مكتب التنظيم: يقوم بدراسة وتقديم اقتراحات من أجل السير الأفضل للمديريات وتسهيل الطرق لتحسين شروط وطرق العمل.
- مكتب الصفقات: يقوم بتحضير ومتابعة أعمال لجنة السوق العمومية للولاية، ويقدم تقارير للأمانة العامة.
- مكتب التنسيق: ويقوم هذا المكتب بمتابعة قرارات الحكومة المتعلقة بالولاية وضمان تنظيم ومتابعة أعمال اللجان التابعة لسلطة الوالي أو الأمين العام للولاية.

ج) مصلحة الأرشيف: تتكون هذه المصلحة من مكتبين:

- مكتب الإعلام والمساعدة: يقوم ببث ونشر القواعد المطبقة في الموارد المعالجة وحفظ وسير الأرشيف ومساعدة مديريات الولاية حول الوثائق الخاصة بهم.
- مكتب الحفظ: يقوم بحفظ العقود، الملصقات، الوثائق، والمنشورات الرسمية من طرف مديريات الولاية.

4. **مديرية الإدارة المحلية:** وهي المديرية التي تسهر على تنفيذ كل التدابير التي تضمن تطبيق النظام العام واحترامه، كما تقوم بأي عمل من شأنه أن يقدم دعما إسنادي يمكن المصالح المشتركة في الولاية من السير سيرا منتظما، وتتكون مديرية الإدارة المحلية من ثلاث مصالح وهي:

أ) مصلحة الميزانية والممتلكات: تنقسم مصلحة الميزانية والممتلكات الى ثلاث مكاتب.

- مكتب الميزانية الغير ممركزة (ميزانية الدولة): مهمته تحظير الميزانية وتقسيمها على القطاعات المعنية به، وتكون هذه الميزانية مخصصة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنويا تقوم بتوزيعها على مختلف ولايات الوطن، وتقوم الولاية بدورها بتوزيعها على قطاعات معينة مثل: أجور الموظفين، خدمات اجتماعية.... الخ.
- مكتب ميزانية الولاية: وهو المكتب الذي يسير الميزانية الخاصة بالولاية، مثلا (نفقات متعلقة بتسيير الولاية، أجور تابعة لميزانية الولاية بالنسبة للموظفين المتعاقدين المأخوذين على عاتق ميزانية الولاية....الخ.
- مكتب الممتلكات: وهو المكتب الذي يخص جميع ممتلكات الولاية، حظيرة السيارات... الخ.

ب) مصلحة المستخدمين: هي التي تتكلف بتوظيف المستخدمين التابعين للولاية والدوائر، وتتكون بدورها من مكتبين.

- مكتب تكوين وتسيير موظفي الولاية: وهو المكلف بالتوظيف في الولاية والدوائر التابعة لها ويقوم هذا المكتب بمتابعة الموظفين عن طريق التكوين والترقية في الدرجة وفي الرتبة، وهذا يتم عن طريق اللجنة المتساوية الأعضاء.
- مكتب تكوين وتسيير موظفي البلديات: يقوم هذا المكتب بسلطة الوصاية والرقابة عن طريق توجيهات وتعليمات، توجه لمسيري الموظفين على مستوى البلديات، وكذلك تبلغ لهم كل النصوص والتعليمات الخاصة بتسيير الموارد البشرية.

ج) مصلحة التنشيط المحلي: تقوم هذه المصلحة بمتابعة حركة البلديات، أي الاشراف على الدوائر والبلديات التابعة للولاية، والاشراف على مستوى الولاية نفسها عن طريق مراقبة مصالحها وأموالها ودراسة الميزانية ومراقبتها الى غاية تنفيذها، أي كل أملاك البلديات تسير من طرف المصلحة من حيث الجانب المالي وجانب الأملاك (العقارية والمنقولة)؛

بالإضافة الى مراقبة متابعة الصفقات التابعة للولاية وتتكون المصلحة بدورها من مكتبين:

- مكتب ميزانية وممتلكات البلديات والمؤسسات العمومية البلدية: وهو يهتم بكل ما يتعلق بالميزانية والممتلكات العقارية والمنقولة للبلدية.
- مكتب الصفقات والبرامج: ويهتم بمراقبة الصفقات التابعة للولاية والصفقات التي تبرمها الولاية في جميع النشاطات إذا كانت مطابقة للقوانين المعمول بها أو لا.

5. **مديرية التنظيم والشؤون العامة:** تم انشاء مديرية التنظيم والشؤون العامة وفق الهيكل والصلاحيات الموجودة حاليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995م المحدد لقواعد تنظيم وسير مصالح الشؤون العامة والإدارة المحلية وهي المسؤولة على:

- ضمان تنفيذ وتطبيق القواعد القانونية العامة.
- ضمان تقديم التقارير ودراسة الأعمال الإدارية للولاية والبلديات التابعة لها.

وتتكون هذه المديرية من ثلاث مصالح هي:

أ) مصلحة التنظيم العام: وتتكون من ثلاث مكاتب.

- مكتب المؤسسات المرتبة والنشاطات المنظمة: ويتكفل هذا المكتب بملفات انشاء المؤسسات المرتبة مثل المقاهي والمخابز والحمامات وكذلك المؤسسات المرتبة من درجة أعلى مثل تربية الحيوانات والدواجن، حيث تخضع هذه المؤسسات الى تقديم ملفات لتمكين أصحابها من ممارسة نشاطاتهم وفقا لما ينص عليه التنظيم الخاص بهذه المؤسسات المرتبة.

- مكتب الانتخابات والجمعيات: ويتكفل هذا المكتب بتنظيم مختلف الانتخابات على مستوى الولاية من انتخاب أعضاء البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي ومجلس الأمة وكذلك الانتخابات المحلية للمجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي، كما ان هذا المكتب يتكفل بسير جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الدينية والخيرية والثقافية المعتمدة، ويتابع نشاطاتها ويتكفل كذلك بتجديدها دوريا.

- مكتب تنقل السيارات: ويتكفل بملفات ترقيم السيارات وإنجاز البطاقات الرمادية للسيارات والمركبات، كما يقوم بإنجاز بطاقات المراقبة للسيارات التي تباع من الولاية الى ولايات أخرى كما يقوم بإنجاز البطاقات الرمادية بعد حصوله على شهادات التأكيد من الولايات التي قدمت منها السيارات المباعة الى الولاية مقر سكن المشتري.

ب) مصلحة تنقل الأشخاص: وهي مصلحة تتكفل بتسيير الحالة المدنية والخدمة الوطنية والأجانب وتنقل المواطنين وتتكون من ثلاث مكاتب هي:

- مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية: ويتكفل بتسيير الحالة المدنية للبلديات ومتابعتها وهذا بتلقيه للإحصائيات الخاصة بالبلديات لكل ثلاثة اشهر (ميلاد، زواج، وفاة) ويقوم بأرسالها دوريا لوزارة الداخلية والجماعات المحلية كما يقوم بجلب وثائق الحالة المدنية وهي 28 مطبوعة تضاف اليه مطبوعة شهادة الميلاد رقم 12 خ التي توزها على البلديات حسب الطلبات المقدمة.

- مكتب تنقل المواطنين: وهو مكتب يتكفل بوثائق الهوية والسفر لفائدة المواطنين من جوازات السفر وبطاقات التعريف الوطنية، حيث يقوم بصفة مستمرة منتظمة بمتابعة احصائيات لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، كما يقوم بجلب حصص الولاية من جوازات السفر وبطاقات التعريف الوطنية من المطبعة الرسمية بالجزائر، كما ان هذا المكتب يتكفل أيضا بملف التسجيل للحج وتستقبل ملفات الحج الناجحين في القرعة في كافة بلديات الولاية، ويقوم بملأ دفاتر الحج لكل موسم وارسالها لوزارة الداخلية والجماعات المحلية للحصول على التأشيرات اللازمة من سفارة المملكة العربية السعودية قصد أداء مناسك الحج.

- مكتب تنقل الأجانب: يقوم هذا المكتب بالتكفل بالأجانب عند تنقلهم واقامتهم وكذا ممارستهم لمختلف النشاطات الاستثمارية والتجارية حيث يتكفل بالتنسيق مع مصالح امن الولاية بإنجاز بطاقة الإقامة للأجانب.

ج) مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: وتتكفل هذه المصلحة بالشؤون القانونية والمنازعات للولاية والمديريات وتتكون هذه المصلحة من ثلاث مكاتب وهي:

- مكتب نزع الملكية والمنازعات: ويتكفل بالإجراءات الخاصة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة ويقوم بجميع الإجراءات الخاصة بهذه العملية.
- مكتب العقود الإدارية والمداولات الولائية: ويتكفل هذا المكتب بمتابعة العقود الإدارية المتمثلة في القرارات التي يصدرها الوالي لفائدة الولاية وكل مديريات المجلس الولائي وهذا لأجل تنفيذها كما يتابع المداولات الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي والتي يتم تجسيدها بواسطة قرارات ولائية تتعلق بكافة النشاطات التنموية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها من المجالات الأخرى المتعلقة بفائدة المصلحة العامة.
- مكتب العقود الإدارية والمداولات البلدية: ويتكفل هذا المكتب بمتابعة العقود الإدارية البلدية المتمثلة في القرارات التي تصدرها البلديات في جميع مجالات التنموية المحلية وكذلك مداولات البلديات ومدى تطبيقها وتجسيدها وتخص هذه المداولات التنمية المحلية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها من المجالات الأخرى المتعلقة بالمصلحة العامة.

6. **المفتشية العامة:** تتولى تحت سلطة الوالي مهمة عامة ودائمة لتقويم نشاط الأجهزة والهياكل والمؤسسات، ويسيرها مفتش عام يساعده مفتشان أو ثلاثة، وتسهر المفتشية العامة على الاحترام الدائم للتشريع والتنظيم المعمول بهما والمطبقين على مهام أعمال الهياكل والأجهزة والمؤسسات.

7. **المجلس الشعبي الولائي:** هو هيئة المداولة في الولاية ومجلس يتم انتخابه لمد خمس سنوات، يعقد أربع دورات عادية في السنة، مدة كل دورة منها خمسة عشر يوم على الأكثر، ويمكن تمديدها عند الاقتضاء بقرار من أغلبية أعضائه لمدة لا تتجاوز السبعة أيام أو بطلب من الوالي، هذا ويعالج المجلس الشعبي الولائي جميع الشؤون التي من اختصاصه عن طريق المداولة، ويقدم المجلس الشعبي الولائي الآراء التي تفتضيها القوانين والتنظيمات، كما يمكنه ان يقدم الاقتراحات أو الملاحظات الخاصة بشؤون الولاية التي يرسلها الوالي للوزير المختص مرفقة برأيه في اجل أقصاه 30 يوم.

الشكل رقم(3-1): الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لولاية ميلة.

الهيكل التنظيمي لولاية ميلة.

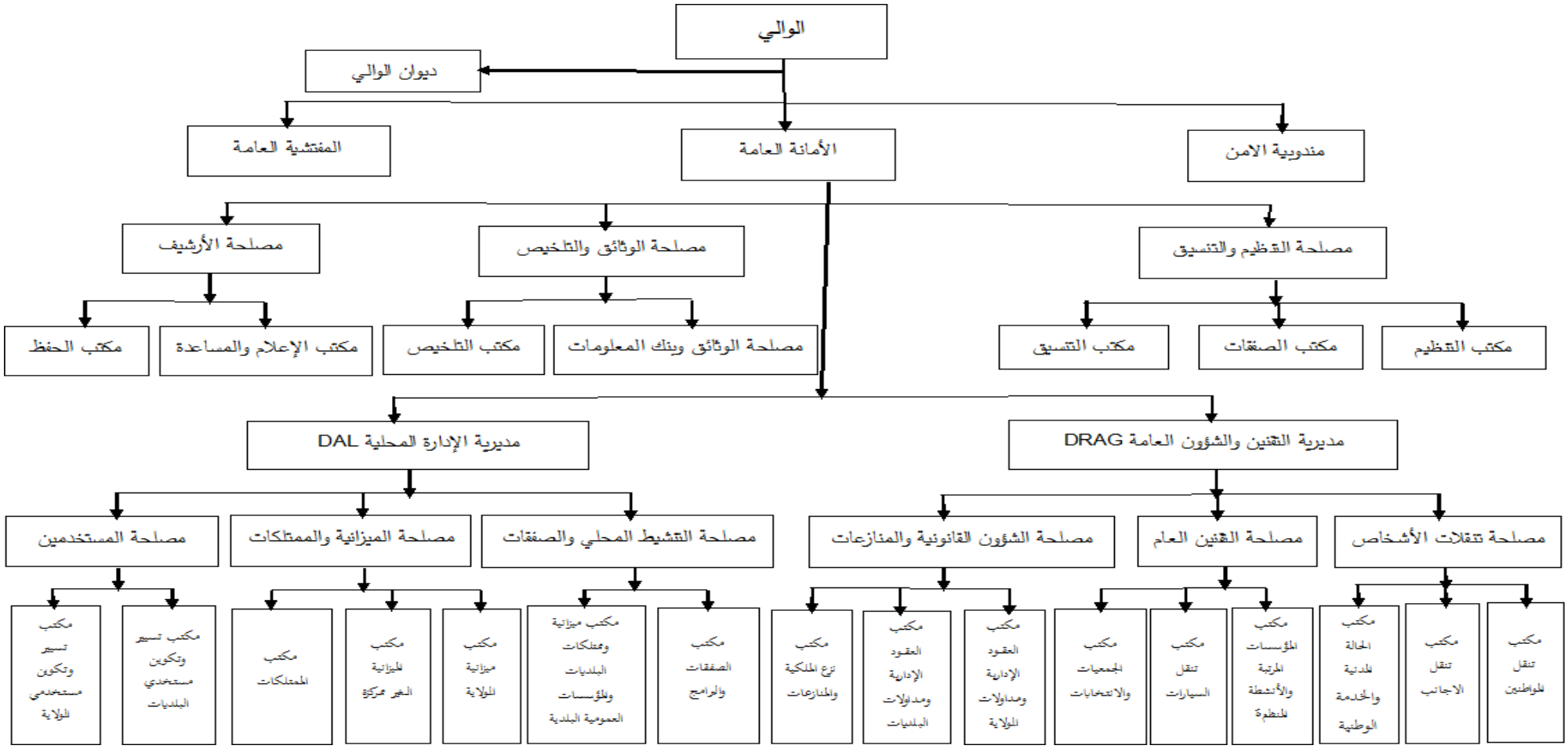

المصدر: مصلحة المستخدمين، مقر ولاية ميلة

المبحث الثاني: دراسة إيرادات ونفقات الولاية خلال الفترة 2010-2014.

إن الولاية وكغيرها من المؤسسات ملزمة بأن تكون لها ميزانية خاصة بها، والميزانية هي عبارة عن إيرادات ونفقات، غير أن الولاية تركز على الإيرادات لتحديد أي نفقة وذلك من أجل تحقيق التوازن المالي لهذا وجب علينا دراسة هذه الإيرادات بمختلف مصادرها الداخلية والخارجية وجوانب إنفاقها فهي تلبي كل الاحتياجات وبها تتم المشاريع التنموية، وهذا ما نحاول دراسته في هذا المبحث من خلال مطالبه الثلاثة.

المطلب الأول: تقدير إيرادات الولاية من 2010 الى 2014.

تنقسم ميزانية الولاية الى ميزانية أولية وميزانية ثانوية، لذا سنتطرق في هذا المطلب الى المقارنة بين تقديرات إيرادات الميزانية الأولية والإضافية ومحاولة توضيح أسباب الاختلاف بينهما؛

الجدول رقم (3-2): تقديرات إيرادات الولاية ضمن الميزانية الأولية والإضافية 2010-2014. الوحدة: الدينار الجزائري.

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
تقدير إيرادات الميزانية الأولية	1 .491.461.484.00	*1.528*.130.*095.00*	*1*.612.*252.897.27*	*2*.318.*223.243.27*	*1.236.151.023.71*
تقدير إيرادات الميزانية الإضافية	*3.900.536.715*.30	*4.708.123.027.29*	*4.752.622.061.51*	*4.369.513.281.65*	*4.592.475.748.43*

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق إدارية، الإدارة المحلية، ولاية ميلة.

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك فرق كبير بين تقدير إيرادات الميزانية الأولية وتقدير إيرادات الميزانية الإضافية، حيث يبدو واضحا أن تقدير إيرادات الميزانية الإضافية يتجاوز بالضعف وأحيانا الضعفين تقدير الميزانية الأولية، ولتوضيح ذلك أكثر قمنا بإعداد الجدول التالي الذي يبين نسبة الزيادة الحاصلة في الميزانية الإضافية بالنسبة الى الميزانية الأولية لمختلف السنوات كالتالي:

الجدول رقم(3-3): فرق تقدير إيرادات الميزانية الأولية والميزانية الإضافية.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
النسبة %	161,52	208,90	194,78	88,48	300,60

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

هناك عدة أسباب تؤدي الى وجود اختلاف وتفاوت بين تقدير الإيرادات في الميزانية الأولية وتقديرها في الميزانية الإضافية إذا صح التعبير بالنسبة الى مصطلح التقدير في الميزانية الإضافية، باعتبار أن الميزانية الإضافية هي مجموعة تصحيحات وزيادات في الميزانية الأولية، ولكن من أهم هذه الأسباب هو الاعتماد على تقديرات السنة السابقة ووضعها مباشرة أو زيادتها بنسبة قليلة وذلك لوضع الميزانية الأولية، باعتبار أن الميزانية الأولية يتم وضعها في بداية السنة لذا يتم اللجوء اضطراريا الى تقديرات السنة السابقة، وكذا تقدير النسب القانونية الواجبة الدفع دون الحساب الفعلي لها، بالإضافة الى ذلك تعتمد الولاية في وضع ميزانيتها على مصادر إيراداتها والتي تعتبر محدودة، منها إيرادات ذات مداخيل ثابتة بالنسبة للولاية مثل أملاك الولاية (إيجار المساكن الوظيفية، ومستودعات التخزين، وفنادق ملك للولاية) وهذه المداخيل تكون ثابتة وسنوية وإيرادات ذات مداخيل ليست ثابتة سنويا بل تتغير إما بالزيادة أو النقصان، حسب الظروف المستجدة كل سنة، وتتمثل هذه المداخيل في الضرائب والإعانات والتي تمثل الجزء الأكبر من مداخيل الولاية، وكما هو معروف فإن إيرادات الولاية الجبائية محددة فهي تتمثل في الرسم على النشاط المهني (TAP)، والدفع الجزافي (VF) سابقا (ملغى)؛

وكذلك اعانات الدولة التي تتمثل في:[1]

1. منحة إعادة التوزيع وهي سنوية: يمنحها الصندوق المشترك للجماعات المحلية؛
2. تخصيص نقص القيمة للإيرادات الجبائية؛
3. إعانات أخرى (مخصصة بتخصيص خاص) تتمثل في:
   - إعانات خاصة بتسيير نفقات سلك الحرس البلدي؛
   - إعانات خاصة بصيانة المدارس الابتدائية؛
   - إعانات خاصة بتدعيم أجور الموظفين.
4. الاقتراضات: تلجأ اليها الولاية لتغطية حاجة ما.

[1] مقابلة شخصية مع ممثل الإدارة المحلية، بوم 02 فيفري 2015، مقر ولاية ميلة.

الشكل رقم(3-2): تمثيل إيرادات الولاية بشكليها الميزانية الأولية والميزانية الإضافية (2010-2014).

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-2).

المطلب الثاني: تطور إيرادات الولاية خلال الفترة 2010-2014.

تتكون إيرادات الولاية من جانبين أساسيان يشكلان الجزء الأكبر من مداخيل خزينة الولاية، الجانب الأول يتمثل في الضرائب والتي انحصرت في ضريبة وحيدة وهي الضريبة على النشاط المهني (TAP) بعد إلغاء الدفع الجزافي (VF)، وتعتبر الضريبة على النشاط المهني من أهم مصادر إيرادات الولاية باعتبارها أهم الممولين للخزينة العمومية، أما الجانب الثاني لإيرادات الولاية فهي الإعانات التي تتحصل عليها الولاية من طرف الدولة والتي أصبحت في السنوات الأخيرة تشكل أهم ممول بالنسبة لخزينة الولاية، بالإضافة الى ذلك هناك مداخيل أخرى تتدعم بها خزينة الولاية مصدرها أملاك الولاية الخاصة عن طريق كراء بعض الممتلكات الخاصة بالولاية مثل مستودعات التخزين، محلات، وسكنات وظيفية... الخ، وسيتم توضيح إيرادات الولاية عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): تطور إيرادات الولاية خلال الفترة (2010-2014)، الوحدة دينار جزائري.

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
إيرادات جبائية 1) الضرائب: TAP	405095881.00	307715053.00	445812416.00	425311396.00	476910040.00
مجموع الضرائب	405095881.00	307715053.00	445812416.00	425311396.00	476910040.00
2) أملاك الولاية	4566800.00	4500000.00	4500000.00	4500000.00	4500000.00
إيرادات خارجية أ) الاعانات	1140769766.00	1659237119.13	1303568598.27	1722978598.27	1589951108.00
المجموع	1550432447.00	1971452172.13	1753881014.27	2152789994.27	2071361148.00
المجموع الكلي	9499916775.00				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق إدارية، الإدارة المحلية، ولاية ميلة.

ولتبيان مسار تطور إيرادات الولاية خلال الفترة (2010-2014) سنقوم برسم المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور إيرادات الولاية خلال (2010-2014).

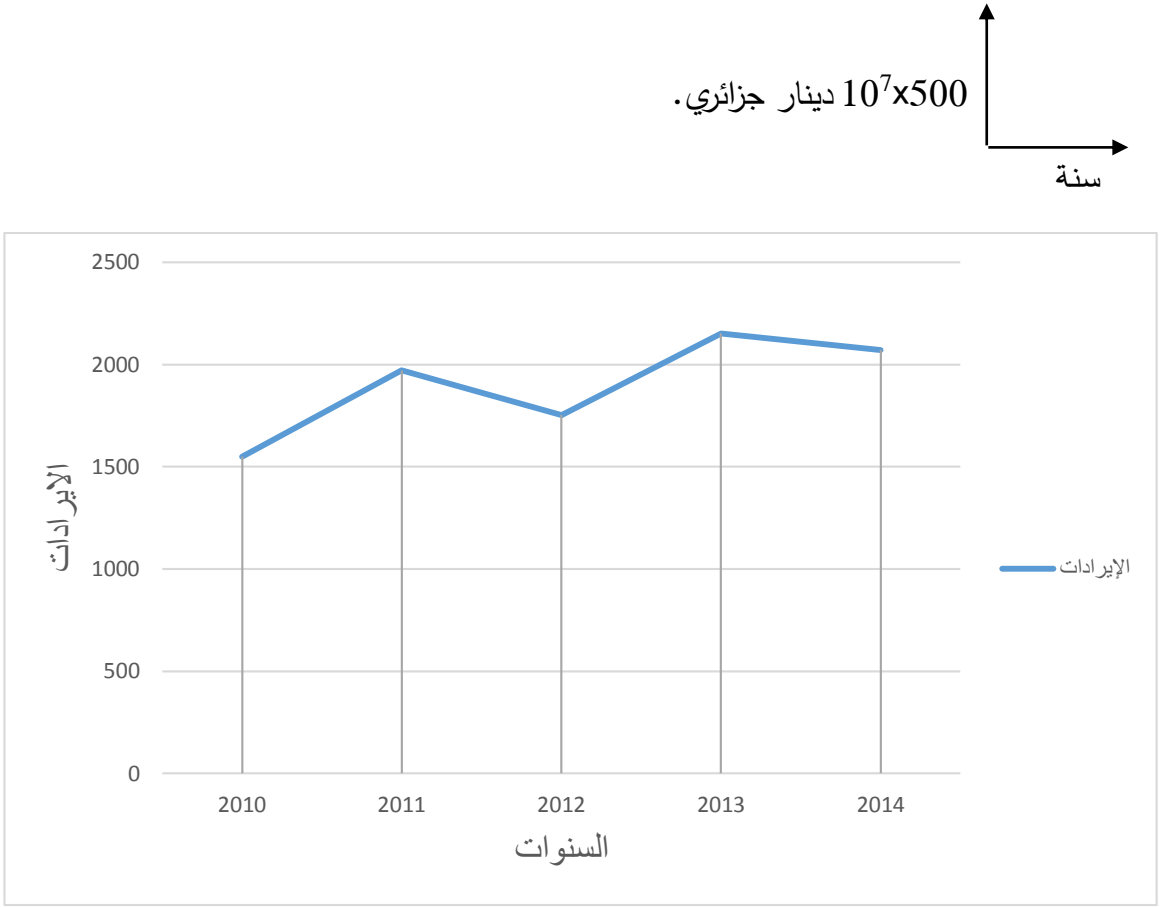

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-4).

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن الإيرادات الجبائية في الولاية والمتمثلة أصلا في الرسم على النشاط المهني ضعيفة ومتذبذبة في كل من سنة 2010 وسنة 2011 لتأخذ فيما بعد منحى متزايد سنة 2012 ثم تقوم بالانخفاض في السنة الموالية والزيادة في السنة التي تليها وهذا راجع في الأساس الى ضعف التحصيل الجبائي في الولاية وكذلك الى الركود الذي تعيشه الولاية بسبب ضعف الاستثمار بها؛

بينما إيرادات أملاك الولاية كانت مرتفعة نوعا ما سنة 2010 لتنخفض في السنة التي تليها وتأخذ منحى ثابت الى غاية سنة 2014، وهي ضعيفة جدا اذ لا تتعدى مبلغ 4500000 دج وهذا راجع الى النقص التي تعاني منه الولاية من جانب الأملاك الخاصة.

أما الإيرادات الخارجية فهي عبارة عن إعانات مقدمة من طرف الدولة والممنوحة للولاية وهي تعتبر أكبر مورد للولاية بسبب ضعف إيراداتها الداخلية، وحسب الجدول نلاحظ أن الإيرادات الخارجية متذبذبة وهذا راجع لاحتياجات الولاية من سنة الى أخرى.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد نفقات الولاية.

قبل التطرق الى ظاهرة تزايد النفقات يجب أن نشير الى أن النفقة العمومية هي مبلغ من النقد ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة عامة ذات نفع عام، أي أن النفقة العمومية تزداد كلما زادت الحاجات العامة؛

إن ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر الاقتصادية حيث أن الإنفاق العام يزداد كل سنة عن السنة السابقة كما يمكن أن يتناقص حسب المصاريف الإدارية التي يتم تحملها؛

هذا وتنقسم نفقات الولاية الى نفقات ضرورية ونفقات اختيارية، نفقات التسيير ونفقات التجهيز والتي سنتطرق اليها في الجدول التالي:

جدول رقم(3-5): تزايد نفقات ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2014)، الوحدة دينار جزائري.

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التسيير	2446884505.37	3130061723.09	3066589591.28	2798603151.65	3014623486.18
نفقات التجهيز	2027952209.93	2114952139.94	2167722349.72	2150602009.48	2199274637.41
مجموع النفقات	4474836715.30	5245013863.03	5234311941.00	4940205161.13	5213898123.59

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق إدارية، الإدارة المحلية، ولاية ميلة.

من خلال الجدول يتضح لنا ان نفقات التسيير على مدار خمس سنوات أكبر على الدوام من نفقات قسم التجهيز والاستثمار، ذلك لان الولاية تعتمد في تمويل هذا الأخير على الاقتطاع من إيرادات التسيير بنسبة لا تقل عن 10%؛

وتبين هذه الأرقام قلة الاستثمارات في ولاية ميلة وإنفاق مبالغ كبيرة على الجانب التسييري لها وهذا راجع الى غياب ثقافة الاستثمار بهذه الولاية التي تملك كل مقومات النجاح لولا التسيير السيء من طرف مسؤولي الولاية.

الشكل رقم (3-4): تطور نفقات التسيير للفترة (2010-2014).

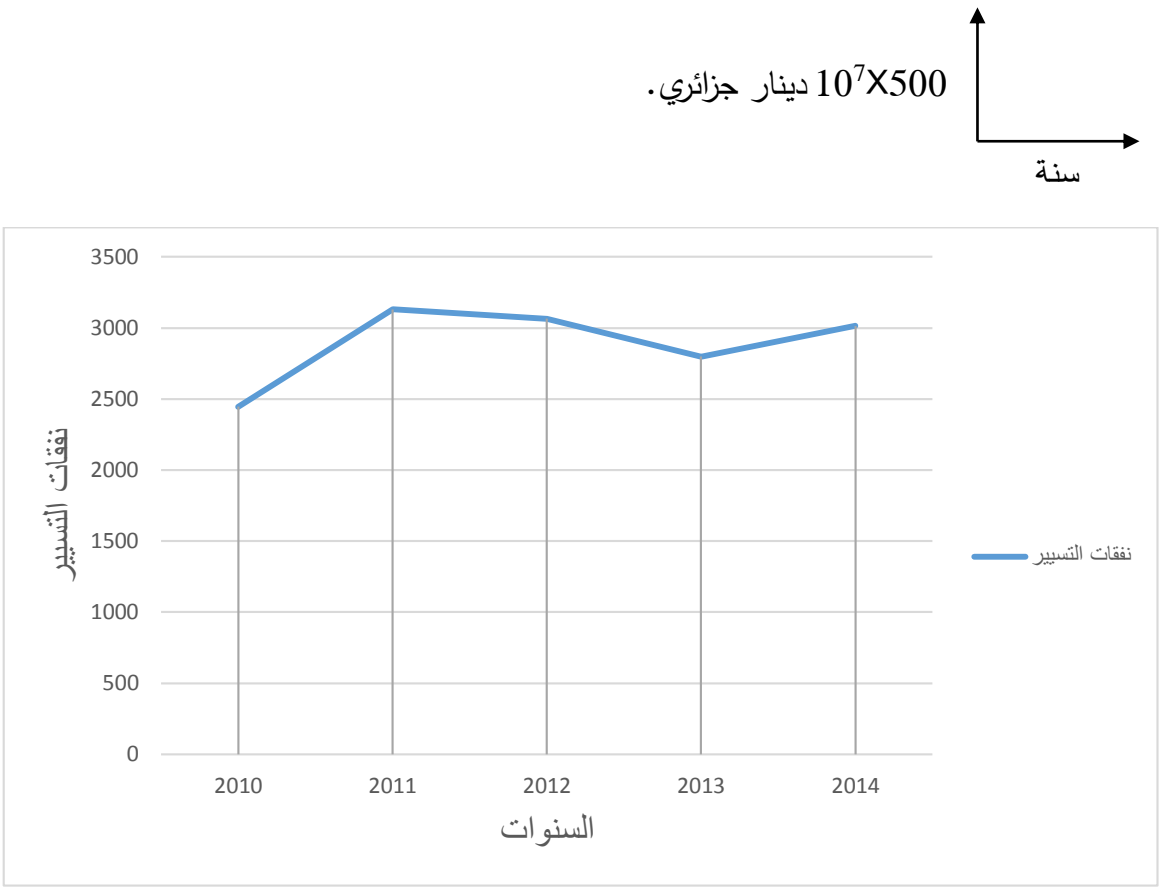

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-5).

من خلال المنحنى البياني لنفقات التسيير نلاحظ أن نفقات التسيير كانت مرتفعة في سنة 2010-2011، وهذا راجع الى تحمل الولاية مصاريف استهلاك الاعتمادات المفتوحة للسنة المالية مثل مصاريف الصيانة والنظافة ...الخ، وكذلك تحمل الولاية مصاريف إدارية جديدة كتوظيف عمال جدد سواء بصفة دائمة أو مؤقتة كعقود ما قبل التشغيل؛

ثم تتجه هذه النفقات الى الانخفاض من سنة 2011 الى غاية سنة 2013 وهذا راجع الى عدم استهلاك الاعتمادات المفتوحة للسنة المالية، وكذلك انتهاء عقود عمال لم يتم تجديد عقودهم بسبب عدم حاجة الولاية لخدماتهم في هذه الفترة، لتعود النفقات للارتفاع مرة أخرى من سنة 2013 الى غاية 2014 للأسباب سابقة الذكر.

الشكل رقم (3-5): تطور نفقات التجهيز لولاية ميلة.

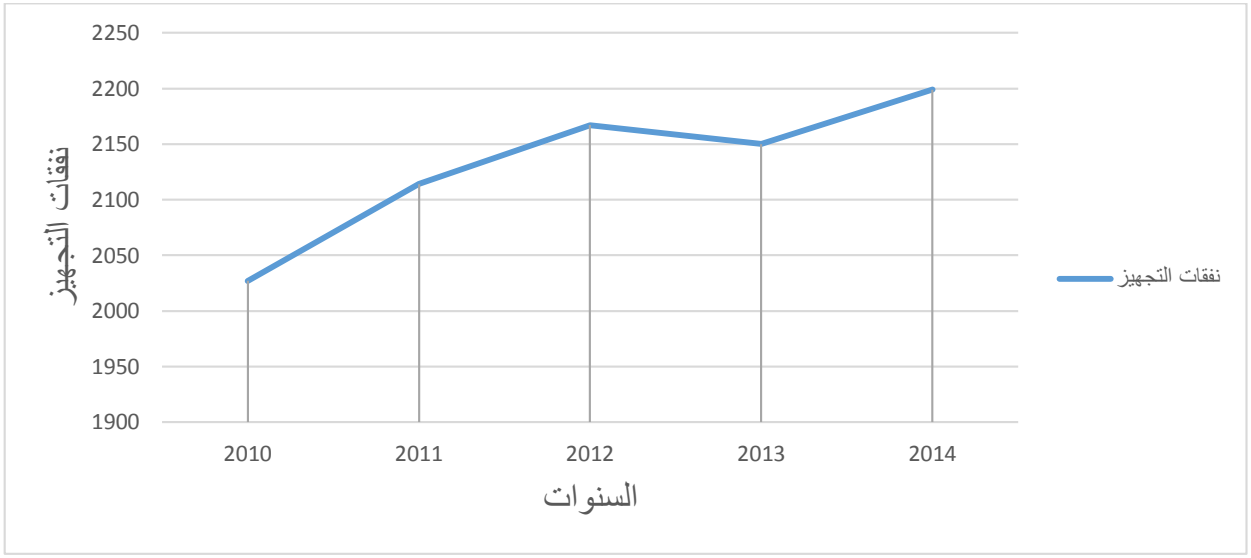

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-5).

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن نفقات التجهيز كانت مرتفعة بين سنتي 2010-2012 بسبب الاقتطاع الكبير من نفقات التسيير الى نفقات التجهيز، ومنخفضة بين سنتي 2012-2013 بسبب انخفاض في الاقتطاع في نفقات التسيير الى نفقات التجهيز، وارتفعت في السنة اللي تليها لنفس الأسباب حيث لا تقاس نسبة الارتفاع والانخفاض في نفقات التجهيز والاستثمار بعدد المشاريع المقرر إنجازها وانما يحدد المبلغ المقتطع لها حسب تكاليف هذه المشاريع وحجمها.

المبحث الثالث: العوائق التي تعاني منها الولاية والحلول المقترحة.

بالنظر للموقع الذي تتميز به ولاية ميلة وصغر مساحتها نسبيا تعتبر ولاية ميلة من بين الولايات الفقيرة على المستوى الوطني، وهذا ما جعل الولاية تعاني من عدة مشاكل ومعيقات عطلت عملية التنمية على مستوى الولاية، ما ألزم على أهل الاختصاص البحث على الحلول المناسبة للتقليل من وقع هذه العوائق في طريق التنمية.

المطلب الأول: العوائق التي تعاني منها الولاية.

تجابه الولاية عدة مشاكل نذكر منها:

1. **ضعف الإمكانيات المالية:** إن أهم شيء يعرقل التنمية بولاية ميلة هو ضعف مواردها وإمكانياتها المالية، وهذا راجع للاعتماد الولاية بشكل كبير على الإعانات المقدمة من طرف الدولة، وضعف مداخيلها الجبائية بسبب عجز قطاع الاستثمار ومحدودية النشاط التجاري والصناعي بها، وكذلك عدم حيازة الولاية لممتلكات كثيرة يمكنها من تحصيل مداخيل معتبرة، كل ذلك راجع الى الطابع الفلاحي الذي يميز الولاية، وانعدام ثقافة الاستثمار مما يؤدي الى التقليل من المداخيل الجبائية كل ذلك جعل ولاية ميلة من أفقر الولايات على المستوى الوطني، و بالإضافة الى مساهمة كل هذه العوامل بشكل كبير في تعطيل التنمية في الولاية، وتسجيل تأخرها على غرار الولايات المجاورة التي تعرف انتعاش وتقدما ملحوظين في شتى المجالات والأنشطة وعلى كافة الأصعدة.
2. **البيروقراطية وسوء التسيير:** التسيير الأمثل للموارد المتاحة يعطي أفضل النتائج، لكن عدم التسيير الأمثل للموارد يتسبب في تضييع تلك الموارد، وتعتبر طريقة التسيير المعتمدة في تسيير مختلف مصالح الولاية عائق يعطل من عملية التنمية وهذا راجع الى انتشار البيروقراطية في مختلف إدارات الولاية لأن معظم موظفي الإدارة في الولاية يتميزون بالأقدمية في العمل ومعظمهم متقدمون في السن، وبالإضافة الى ذلك ضعف تحصيلهم العلمي، وعدم تمكنهم ومسايرتهم للتطور الحاصل في العالم والتكنولوجيا الحديثة في مجال التسيير والإدارة، وكذلك ظاهرة تهميش الكفاءات والإطارات العلمية الشابة المؤهلة والمكونة على أسس علمية حديثة، وعدم القبول لكل شيء حديث وعصري من شأنه عصرنة الإدارة العامة، ورفض وانعدام قنوات الاتصال بين الموظفين وكذلك غياب التنسيق والتوجيه والرقابة والتنظيم والقيادة والتحفيز، وغيرها من العوامل التي تشجع العمل وبذل المزيد من الجهد من أجل تنمية محلية ناجحة.

3. **سوء التقدير:** ويتمثل ذلك في سوء تقدير مجاميع الإيرادات والنفقات في الميزانية وهذا راجع الى عدة أسباب منها عدم استخدام أساليب إحصائية ورياضية دقيقة، بالإضافة الى عدم توفر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، والاعتماد على التقديرات والتخمينات الوهمية البعيدة عن الواقع عوض التنبؤ العلمي الدقيق من خلال دراسة السلاسل الإحصائية والاعتماد فقط على ميزانية السنوات السابقة، ومحاولة وضع ميزانية تقديرية تكون قريبة للواقع المعاش.

4. **نقص معاهد التكوين بالولاية:** وهو ما جعل سكان الولاية خاصة الشباب يجهلون واقع التنمية بالولاية، وكذلك الى نقص الكفاءات ذات التكوين العالي الذين يمكن الاستفادة منهم واستغلالهم بالنهوض بمختلف القطاعات، خاصة قطاع الاستثمار على عكس سكان بعض الولايات المجاورة التي استفادت من مؤهلات شبابهم أصحاب التكوين المحلي.

5. **نقص العقار بالولاية ورفض السكان للمشاريع:** تعاني الولاية من نقص العقار القابل لإقامة مشاريع تنموية، وهذا راجع لرفض سكان الولاية لوضع هذه المشاريع على أملاكهم الخاصة تحت أي ضرف كان ودون مراعات الصالح العام والأهمية الناتجة عن هاته المشاريع للمساهمة في هذه التنمية وفك العزلة عن المواطنين، مما يؤدي الى تحويل هذه المشاريع الى ولايات مجاورة أو تجميدها أو الغائها نهائيا، وهذا المشكل مطروح منذ زمن في الولاية دون التوصل الى حل نهائي يقضي على هذه الوضعية الكارثية التي تعاني منها الولاية.

6. **انعدام ثقافة الاستثمار وارتفاع تكلفة المشاريع:** ما يميز معظم الولايات الداخلية الصغيرة انعدام ثقافة الاستثمار لدى الشباب، وذلك راجع لنقص التوعية والتوجيه والتهميش الذي يعاني منه الشباب في هذه الولايات وخاصة ولاية ميلة، وكذلك ارتفاع تكلفة المشاريع بسبب إعداد رخص غير كافية مما يستلزم إعادة تقييم العديد من المشاريع وهذا ما يؤدي في أغلب الأحيان الى الإعلان عن مناقصات غير مجدية وتكرار اعلان مناقصات بديلة بالإضافة الى ارتفاع أسعار بعض مواد الأولية المستعملة في عملية الإنتاج، وكذا غياب الخبرة المهنية لدى بعض مكاتب الدراسات وقلة المقاولات التي تحترم مواعيد إنجاز المشاريع.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة.

بعد تطرقنا الى أهم المشاكل التي تواجهها ولاية ميلة على عدة أصعدة والتي كانت السبب في عرقلة عجلة التنمية في مختلف المجالات على مستوى الولاية، حاولنا إيجاد بعض الحلول للقضاء على هذه المشاكل أو على الأقل محاولة التقليل من أثارها على سيرورة التنمية في الولاية، وأول هذه الحلول هو اتباع عدة إصلاحات خاصة على مستوى الإدارة العامة، اذ وجب على هذه الأخيرة عصرنة وسائل تسييرها للمصالحها ولا يتم ذلك الا بخلق دورات تدريبية هدفها تحسين أداء موظفيها بالاعتماد على المعايير العلمية والتقنية

الحديثة المتبعة في الإدارات الحديثة، والاعتماد على الكفاءات الشابة المؤهلة التي بإمكانها تقديم الإضافة والتحسين من قدرة الإدارة على تسيير مصالحها، ويجب أيضا على الإدارة العامة الاعتماد على المعايير العلمية في دراسة المشاريع ووضع الميزانيات من خلال وضع جداول إحصائية دقيقة، يمكنها من رفع أداءها التنظيمي، والمحاولة الجادة للتقليل من الإجراءات الكثيرة والبيروقراطية التي تتعامل بها الإدارة التي تسبب في الكثير من الأحيان في تعطيل المشاريع والحد من وتيرة التنمية، واتباع سياسة ممنهجة لنشر الثقافة المقاولاتية لدى الشباب عن طريق ملتقيات ومحاضرات وندوات للتعريف بأهمية هذا المجال، ووضع برامج تشجيعية للنهوض بالقطاع الاقتصادي في الولاية،

ويمكن للولاية أيضا استغلال الإمكانيات السياحية الهائلة التي تمتلكها الولاية مثل الحمامات الطبيعية والأثار التاريخية دون إغفال الأهمية السياحية لسد بن هارون أو منطقة بني هارون بشكل عام التي توجد بها مناظر طبيعية خلابة، والتي أصبحت مؤخرا وجهة سياحية لسكان الولاية وسكان الولايات المجاورة للاستجمام وممارسة الصيد بالنظر للثروة السمكية الكبيرة المتواجدة بالسد؛

ولا تقتصر أهمية سد بني هارون في مجال السياحة فقط بل أيضا له أهمية كبيرة في المجال الفلاحي بتوفير مياه الري لمختلف الزراعات، واستصلاح الأراضي في ولاية ميلة والولايات المجاورة؛

وللسير الحسن لعملية التنمية وجب على السلطات المحلية فك العزلة على مواطنين وسكان البلديات الصغرى والاهتمام بالأرياف والمداشر ودعم سكان هذه المناطق.

المطلب الثالث: أفاق التنمية في ولاية ميلة.

للدفع بعجلة التنمية في ولاية ميلة وجب على المسؤولين في الولاية الاهتمام بمختلف القطاعات التنموية، خاصة تلك التي تحقق فيها الولاية ميزة وأفضلية نسبية ذلك باتباع مجموعة من الإجراءات ووضع خطة طريق للسير بها للنهوض بالقطاعات المعنية.

1. **القطاع الفلاحي:** تعتبر ولاية ميلة ولاية فلاحية بامتياز وهذا لما تمتلكه الولاية من إمكانيات فلاحية كبيرة تتمثل في الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ومياه الري من السدود المنتشرة عبر تراب الولاية هذا وتبلغ المساحة الاجمالية لولاية ميلة 348048 هكتار منها 276487 هكتار أراضي زراعية وحوالي 832 هكتار أراضي رعوية، هذا وقد عرفت ولاية ميلة تقدما ملحوظا خاصة في مجال الزراعة نظرا لتوفر المناخ ومياه الري وبلغت ذروتها الى درجة أنها لقبت بملكة الحبوب والحليب، حيث تقدر قيمة إنتاج القمح حوالي 868155 قنطار، وإنتاج الحليب 100 مليون لتر سنويا، أما فيما يخص الخضروات فهي تنتج حوالي 2852 قنطار من الفاصوليا و24577 قنطار من العدس و 1869 قنطار من الحمص، و 110 قنطار من البزلاء، أما فيما يخص الأشجار المثمرة فتبقى الولاية ضعيفة حيث لا

تتعدى قيمة إنتاج العنب حوالي 3000 قنطار سنويا وحوالي 8696 قنطار من اللوز و5389 قنطار من التين؛

وتعمل الولاية جاهدة على مضاعفة هذه المحصولات في السنوات الأخيرة من خلال تشجيع الفلاحين وذلك بتزويدهم بالعتاد الفلاحي ومحاولة توفير مورد مائي دائم لسقي المحصولات الزراعية وتشجيع الثروة الحيوانية خاصة تربية الدواجن التي تعرف انتشار واسعا بالولاية، وتعمل مديرية الفلاحة بولاية ميلة على تكوين الفلاحين وتقديم النصائح الإرشادية وتوعية الفلاحين بمختلف الارشادات لإنجاح الموسم الفلاحي؛

هذا وقد أنشئت الدولة مجموعة من هياكل الدعم والمرافق للفلاحين لتدعيمهم ماديا مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لمساعدتهم على تطوير منتجاتهم الفلاحية وتشجيع الصناعة الفلاحية وتسويقها محليا وتحويل الفائض الى باقي ولايات الوطن.[1]

2. **القطاع الصناعي:** تعمل الولاية على تطوير هذا القطاع لما يشهده من تأخر كبير مقارنة بالإمكانيات الكبيرة التي تملكها الولاية حيث أن الولاية حاليا تمتلك مجموعة من الوحدات الإنتاجية وتعتمد على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لغياب الصناعات الكبرى، حيث تسعى الولاية الى تدعيم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير كل الظروف المناسبة من أمن وتسهيل استخراج الأوراق الإدارية المتعلقة بالنشاط التجاري والصناعي، حيث تملك الولاية منطقة صناعية واحدة ببلدية شلغوم العيد تتربع على مساحة تقدر بـ 200 هكتار تحتوي هذه المنطقة على أكثر من 30 وحدة إنتاجية، أكبرها مصنع مواد التنظيف (HANKEL) بالإضافة الى مصانع أخرى، وتتجه الولاية الى انشاء منطقة صناعية كبرى بالجهة الغربية لمدينة شلغوم العيد، وتمتلك أيضا الولاية عبر مختلف بلدياتها مناطق نشاطات إنتاجية وتجارية، تختلف هذه النشاطات وتتنوع حسب المناطق ويمكن تلخيص أهم هذه النشاطات في الجدول التالي:

جدول رقم (3-6): الوحدات الإنتاجية حسب النشاط في الولاية (احصائيات 2012).

النشاط العام	الأنشطة الفرعية	عدد الوحدات	عدد العمال
الصناعات الزراعية والمشروبات	الصناعات الزراعية	71	1021
المجموع		71	1021
	طاقة والمياه	2	52

[1] مجلة ولاية ميلة، الديوان عين نعجة، 2013، ص 25.

الصناعات والمحاجر	الهيدروكربونية	الهيدروكربون	1	1
الصناعات والمحاجر	الهيدروكربونية	الصناعات البتروكيماوية	1	40
		المحاجر	40	1045
المجموع			44	1138
أعمال البناء		مواد البناء	292	1519
		تحويل البلاستيك	6	405
		الصناعات الغذائية	345	1134
		صناعة النسيج	19	81
		تحويل الخشب والورق	283	538
		صناعات مختلفة	8	10
المجموع			953	3687
الخدمات		النقل والاتصالات	417	826
		التجارة	764	2790
		الفنادق والمطاعم	271	441
		خدمات الاعمال	341	1769
		خدمات منزلية	325	629
		المؤسسات المالية	12	443
		الوكالات العقارية	8	392
		الخدمات الاجتماعية	339	2622

مجموع الخدمات	2477	9912
المجموع الكلي	5551	30410

المصدر: وثائق إدارية، مديرية البيئة، ولاية ميلة.

3. **القطاع السياحي:** تعد ولاية ميلة من أجمل الولايات الجزائرية حيث تزخر بمناطق سياحية كثيرة ومتنوعة، هذا وتمتاز ميلة باختلاف تضاريسها وتعدد مناظرها فيجد الزائر لها الكتل الجبلية المرتفعة السائدة بالمنطقة الشمالية وتبلغ أعلى قمة بها 1600 متر، وتتشكل التضاريس بالمنطقة السفلية للبلديات المجاورة لجيجل من التلال والسفوح الجبلية، أما بالمنطقة الوسطى لميلة تتميز بالسهول المنبسطة، وتاريخيا تعتبر مدينة ميلة من أقدم المدن المشيدة في الجزائر وقد تعاقبت عليها عدة حضارات متتالية تركت بصماتها بحيث لا تزال بها مظاهر التأثير التاريخي الأجنبي، هذا وتمتلك الولاية عدة مناطق سياحية نذكر منها:

أ) المناطق الطبيعية: هناك عدة مناطق طبيعية سياحية جاذبة على مستوى الولاية نذكر منها:

- موقع بني هارون: يتواجد موقع بني هارون في بلدية حمالة بدائرة القرارم قوقة، ويبعد عن الولاية بـ 15 كلم، هذا الموقع الخلاب يحتوي على عدة مواقع جميلة من شأنها أن تصنع البهجة للزائرين وتدعمه منطقة التوسع السياحي ذات مساحة تتعدي 1000 هكتار مؤهلة لاستقبال كل أنواع المشاريع السياحية؛

وبذكر منطقة بني هارون نشير الى أن مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية ميلة قد أعلنت عن رغبتها في تحويل المنطقة المحيطة بحوض سد بني هارون والموزعة على خمسة بلديات هي الشيقارة، القرارم قوقة، ميلة، سيدي مروان، ترعى باينان، الى منطقة نشاط سياحي بالإضافة لثلاث بلديات جنوبية، هي شلغوم العيد وتاجنانت، ووادي العثمانية، وهي مجاورة للطريق سيار شرق غرب العابر للولاية؛

وبحسب الإعلان الذي تم الكشف عنه فإن مجالات الاستثمار لولاية ميلة تشتمل المتنزهات، المركبات الرياضية، بيوت الشباب ومراكز الراحة والاطعام، الحمامات المعدنية والعلاجية، مسابح وفضاءات للتنشيط، وأخرى للراحة والاستجمام، ومشاريع خضراء اقترحها المستثمرين أنفسهم؛

وكل هذه الفضاءات المقترحة للاستثمار الخاص تهدف الى تشجيع الاستثمار السياحي الخاص حول أحواض سدود الولاية وفي مقدمتها السد العملاق بني هارون ومرافقتها بمشاريع تنموية مندمجة معها، وبالتفصيل فإن بلدية شيقارة أُقترح لها متنزه على الربوة المطلة على السد والتي هي اليوم تستقطب السياح والزوار الراغبين في الإحاطة بكل مكونات السد وفوقه جسر وادي الديب في مكان

واحد، مع مرافقة المتنزه بمطاعم عصرية وتقليدية وفندق يدخل ضمن المركب السياحي الذي يشمل مسبح وبيت للنشاطات الجبلية وفضاءات الراحة والتنزه؛

أما بلدية سيدي مروان وبالضبط منطقة فردوة فقد أُقترح لها مركز للصيد القاري ويشمل وحدة لإنتاج الجليد وبيوت تبريد، وإنتاج عتاد ومواد الصيد بالإضافة الى مسمكة وكذلك مجمع سياحي به فندق ومطاعم وغيرها تشمل النشاطات المختلفة؛

أما بالمنطقة الداخلة في إقليم بلدية عاصمة الولاية ميلة أُقترح مركب ثقافي يشمل مسرح في المساحة الخضراء وقرية سياحية مع متنزه صغير للنشاطات والخدمات ومحلات أخرى مختلفة النشاطات والخدمات؛

وتتميز المقترحات لبلدية القرارم قوقة بمشروع ميناء يتضمن مختلف المركبات المائية الشراعية منها والكهربائية الخاصة بالتنزه أو السباق فوق الماء، مع مرفقاتها من محلات تقدم مختلف الخدمات والنشاط والتنزه، واقتصرت مقترحات بلدية ترعى باينان على مشروع لترقية النشاطات السياحية من مسابح وبيوت مبيت ومتنزه للتنشيط؛

وللجهة الجنوبية للولاية فقد اقترح لفائدة بلدية شلغوم العيد مركب طبي رياضي وفضاء للتنزه في المحيط الحضري، واقترح لبلدية وادي العثمانية مركز للراحة بجانب الطريق السيار شرق غرب ومركز طبي آخر رياضي ومجمعات مطعمية.

ب) المناطق التاريخية: نجد كل من قصر الأغا الذي يعود للعهد العثماني بفرجيوة والأثار الرومانية المتناثرة على إقليم الولاية التي ما زالت تحمل نقوشا خطية رومانية، وتتوزع هذه الأثار على عشر بلديات، وقد اكتشفت ببلدية اولاد خلوف أقدم جمجمة بشرية في العالم يزيد عمرها عن 15000 سنة وهي معروضة حاليا بجامعة بوسطن بالولايات المتحدة الامريكية؛

ويوجد أيضا عدة زوايا تاريخية منتشرة بالولاية على غرار الزاوية الحملاوية بشلغوم العيد وزاوية سيدي الشيخ الحسين ببلدية سيدي خليفة والزاوية الرحمانية بمدينة ميلة القديمة دون أن ننسى الحرف التقليدية بالولاية.

خلاصة الفصل.

تعرفنا في المبحث الأول من هذا الفصل على ولاية ميلة تاريخيا وجغرافيا وعلى المقومات التي تزخر بها الولاية، كما حاولنا في المبحث الثاني تبيان إيرادات الولاية ونفقاتها حيث تبقى الولاية تتخبط في عدة مشاكل نظرا لسوء التسيير رغم الامكانيات التي تملكها الولاية والتي لم تستغل بالشكل المطلوب حيث لو تستغل الولاية هذه الإمكانيات ستكون من أحسن الولايات على المستوى الوطني فيما يخص التنمية المحلية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة.

من خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على الدور الذي تلعبه الإدارة اللامركزية وبالتحديد الولاية في تسيير ميزانيتها المالية بجانبيها المتمثلان في الإيرادات والنفقات، وتعرفنا على الهياكل التابعة للولاية المسؤولة على وضع وتنفيذ ومراقبة الميزانية؛

وباعتبار أن الولاية هي شخص معنوي تتمتع باستقلالية مالية تسعى الى إيجاد مختلف مصادر التمويل لتغطية التكاليف أو النفقات العامة، ومما سبق ذكره خلال الدراسة فإن إيرادات الولاية تتكون من إيرادات اقتصادية وإيرادات سيادية، توضع على شكل تقديرات في الميزانية الأولية حيث يتم تحضيرها في شهر سبتمبر من كل سنة بالإضافة الى تقديرات النفقات العامة في شكليها، نفقات التسيير و نفقات التجهيز والاستثمار، وبعد مدة من الزمن يتم وضع ميزانية إضافية أو مكملة تكون تصحيحة للميزانية الأولية، بعد ذلك يتم تحظير الحساب الإداري الذي هو عبارة عن الميزانية الختامية و الحقيقية للولاية، ثم يتم اعتمادها من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتصبح سارية المفعول وقابلة للتنفيذ بعد ذلك؛

ومما سبق ذكره فان نفقات الولاية تنقسم الى نفقات التسيير وهي خاصة بالجانب الإداري ونفقات التجهيز الخاصة بالجانب التنموي.

وبالحديث على التنمية المحلية والأهمية البالغة التي أصبحت تشغله هذه الأخيرة على مستوى الدولة وكذلك على المستوى المحلي، فقد أعطت الدولة الأولوية لهذا الموضوع، أما محليا فقد كان للولاية دورا فعالا من خلال توفير المناخ والظروف المناسبة لانطلاقة حقيقية وفعالة للتنمية المحلية، وهذا لن يكون إلا بتفعيل دور هيئات ومؤسسات الولاية والتي عرفت تطورا كبيرا خلال السنوات السابقة خاصة من حيث المهام والوظائف وطرق التسيير.....الخ.

هذا ورغم التطور الحاصل على مستوى التسيير والمهام والوظائف، لا تزال الولاية تعاني من بعض العراقيل التي تأخر عملية التنمية على مستوى الولاية، لكن بما أن الولاية هي هيئة إدارية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية، بإمكانها تجاوز الصعاب و العوائق التي تعترضها في تنفيد وظائفها وذلك بالحرص على تطبيق مختلف الإصلاحات والمقترحات، لكي تتجاوز العراقيل التي تعترضها و تساير التطورات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي، و تفعيل دور المواطن فيما يخص وضع وتنفيد مختلف البرامج التنموية التي من شانها تحقيق تنمية محلية تعزز وتقوي التنمية المحلية في إطار شامل و متكامل.

نتائج اختيار الفرضيات:

- الولاية هي وحدة إدارية تتكون من هيئتان اداريتين رئيسيتين هما الولي والمجلس الشعبي الولائي.

- تعتبر ميزانية الولاية الصورة العاكسة والمعبرة عن الحالة المالية للولاية تحكمها قوانين وتشريعات وتنقسم الى جانبين: جانب الإيرادات وجانب النفقات.
- يتم اعداد ميزانية الولاية في شكل ميزانية أولية ثم ميزانية إضافية ثم الحساب الإداري وتخضع لقواعد وقوانين المحاسبة العمومية.
- تتمثل مصادر إيرادات الولاية في المصادر الداخلية (إيرادات جبائية، ممتلكات الولاية)، ومصادر خارجية (الإعانات)، وتتمثل نفقات الولاية في جانبين رئيسيين يحكمهما القانون والتشريع المعمول به، وهما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.
- مفهوم التنمية المحلية هو مفهوم يشرح كيفية النهوض بمختلف القطاعات وفي مختلف المجالات عن طريق خطط وبرامج على المستوى المحلي (الولاية)، وبرامج التنمية هي عبارة عن خطط مسطرة وتتكون من برامج التجهيز والتسيير وبرامج الدعم الاقتصادي على مستوى الولاية.
- تساهم مالية الولاية في التنمية المحلية عن طريق تمويلها والتخطيط لها ووضع هذه المخططات في طريق الإنجاز.
- أفاق وتطلعات التنمية على مستوى ولاية ميلة تتمثل في مشاريع تنموية مخطط إنجازها في المستقبل للنهوض تنمويا بالولاية في مختلف المجالات، وتصطم الولاية في هذا الجانب بقلة مواردها، مما يقلل من فرص نجاح خططها التنموية.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها توصلنا الى النتائج التالية:

- ضعف موارد المالية الخاصة بالولاية نظرا لاعتمادها على أملاكها المحدودة والإيرادات الجبائية الضعيفة.
- تبقى إمكانيات الولاية ضعيفة مقارنة بالولايات المجاورة.
- سوء التسيير على مستوى هيئات الولاية.
- عدم استعمال الولاية في تقديرها لإيراداتها ونفقاتها على الأساليب الإحصائية والرياضية الدقيقة والاعتماد على أرقام السنة السابقة الأخيرة.
- ظاهرة البيروقراطية المنتشرة.
- تسير الولاية بخطى ثابتة لتحقيق التنمية المحلية.
- تملك الولاية ثروة فلاحية كبيرة.
- الولاية لا تعاني عجز في ميزانيتها.
- تعاني الولاية من نقص في العقارات لبناء منشآتها الاقتصادية الحيوية.
- تملك الولاية ثروات سياحية كبيرة.

الاقتراحات والتوصيات:

1. لزيادة الإيرادات:

- استغلال الميزة النسبية التي تتميز بها الولاية والمتمثلة في الزراعة والاعتماد عليها لزيادة إيرادات الولاية؛
- تنمية القطاع السياحي واستغلال الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تملكها الولاية؛
- وضع حلول لمشكل البيروقراطية التي تعاني منه الولاية والذي يؤدي الى تعطيل المشاريع الاستثمارية؛
- تحفيز الاستثمار والمستثمرين على مستوى الولاية؛
- استغلال الإمكانيات البشرية التي تمتلكها الولاية وخاصة منها أصحاب المؤهلات العلمية؛
- تكوين اليد العاملة الشابة وتوجيهم نحو القطاعات التي تعتمد عليها الولاية في زيادة إيراداتها.

2. النفقات:

- وضع سياسة رشيدة لتقليل من بعض النفقات غير الضرورية؛
- محاولة التقليل من نفقات التسيير التي تتميز بعدم وجود عائد مادي منها، وبالمقابل زيادة النفقات فيما يخص نفقات الاستثمار؛
- الاعتماد على الطرق الإحصائية والرياضية لتقدير نفقات الولاية؛

افاق البحث:

إن موضوع التنمية المحلية بالخصوص هو موضوع شامل وواسع، لذا يمكن للباحثين دراسة هذا الموضوع من مختلف الجوانب مثل:

- دراسة التنمية المحلية على المستوى العام والولايات الأخرى؛
- الجباية وعلاقتها بالتنمية المحلية.
- المالية العامة ودورها في تحقيق تنمية شاملة.

ملخص

ملخص.

تعتبر الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخص من أشخاص القانون، لها هيئات ولائية المتمثلة في الوالي والمجلس الشعبي الولائي، لها ميزانية خاصة بها والتي تمر بعدة مراحل حيث تخضع للرقابة وتسجل فيها جميع إيرادات ونفقات الولاية؛

تحصل الولاية على إيراداتها من مصادر مختلفة وتنقسم الى إيرادات سيادية وايرادات اقتصادية وهذا لتغطية نفقاتها والتي تنقسم بدورها حسب المشرع الجزائري الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وتسعى الولاية الى تطوير هذه الإيرادات من أجل تغطية النفقات التقليدية من جهة والنهوض بالتنمية المحلية بمختلف مجالاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وهذا في سعيها الى تحقيق أهدافها المحلية، ولكي تكون التنمية ناجحة يجب أن ترتكز على قاعدة قوية من مخططات تنموية وبرامج مسطرة تحمل في طياتها غايات اقتصادية واجتماعية....الخ، وعلى مستوى الولاية يتم تجسيد التنمية عن طريق نوعين من البرامج، برامج التجهيز وبرامج دعم الانتعاش الاقتصادي، حيث تسعى الولاية من خلال هذين البرنامجين الى تحسين الهياكل القاعدة على مستوى الولاية من هياكل تعليمية الى طرقات ولائية وكذلك دعم الاقتصاد على مستوى الولاية من خلال برامج تشجيعية للاستثمار في الولاية، هذا وتركز الهيئات المحلية وخاصة الولاية على عامل التنمية لما له من أهمية على مستوى الولاية ومواطنيها بما انها تساهم في الارتقاء بحياة المواطنين من مختلف الشرائح خاصة الفقيرة منها والمهمشة بتمكينهم من الحصول على حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية والثقافة والاقتصادية والسياسية، وتلبي متطلبات المجتمع من عصرنة وتحديث ومسايرة للمجتمعات المتطورة خاصة في ضل التحولات والتغيرات التي تشهدها البلاد على مختلف المستويات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

أولا: الكتب.

1. ابراهيم علي عبد الله أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 1987.
2. بركات عبد الكريم صادق، المالية العامة، الدار الجامعة، مصر، 1986.
3. حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية. الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة الجزائر، 2011.
4. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.
5. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
6. عباس محمد محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
7. عبد الطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001.
8. عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1991.
9. غازي عناية، المالية العامة، والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998.
10. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
11. محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990.
12. موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
13. منى بنت راشد الغامدي، رؤية في قضية نقل التكنولوجيا الى العالم النامي، مطبعة مكتبة التربية العربي لدول الخليج، السعودية، 2001.
14. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر (2003/1992)، منشورات بغدادي، الجزائر، بدون سنة نشر.
15. يونس منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، الشركة العامة للورق والطباعة، طرابلس، ليبيا، 1981.

ثانيا: القوانين والمراسيم.

1. قانون 90-09 المؤرخ في 12 رمضان 1410 هـ، الموافق لـ7 أفريل 1990، المتعلق بالولاية، المواد 4/3/2/1 ص 52، 53.

2. المواد رقم 12/8/7/3/2/1 من الامر رقم 69-38 المتضمن قانون الولاية.
3. المادة 46، الأمر رقم 69-38 المتضمن قانون الولاية.
4. قانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 هـ، الموافق لـ 23 ديسمبر 1999، قانون المالية 2000، المواد 76/75/23.
5. قانون 90-21، المادة 65/58، نصوص متعلقة بالمحاسبة العمومية.
6. المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق لـ 13 جوان 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المادة 9، الفقرة (أ).
7. المرسوم التنفيذي رقم 92-414 الصادر في تاريخ 20 جمادى الأول 1413، المادة 10.

ثالثا: المقالات والمداخلات.

1. أحمد الشريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40، 2009.
2. عماري الجمعي، وسائل وسبل خلق ديناميكية جديدة بتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، تيبازة.
3. موسى رحماني، وسيلة السبتي، مداخلة حول تسيير الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية جامعة بسكرة ،2009.

رابعا: المذكرات.

1. عباس عبد الحفيظ، تقييم فعاليات النفقات العامة في ميزانية الجمعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2011.

خامسا: المجلات.

1. مجلة ولاية ميلة، ديوان عين نعجة، الجزائر، 2013.
2. الجماعات المحلية التشريع والتنظيم الولاية، الجزء الأول، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 1997.

سادسا: مواقع الكترونية.

1. الموقع الرسمي لولاية ميلة، http://www.wilayademila.org.

سابعا: وثائق إدارية.

1. مذكرة تقديمية، وزارة الداخلة والجماعات المحلية، وثائق إدارية.
2. وثائق إدارة، مديرية ميلة، ولاية ميلة.
3. وثائق إدارية، مديرية الإدارة المحلية، ولاية ميلة.

ثامنا: مقابلات شخصية.

1. مقابلة شخصية مع ممثل الإدارة المحلية، مقر ولاية ميلة.